المعهد المغربي لتحليل السياسات
MOROCCAN INSTITUTE FOR POLICY ANALYSIS
ⵓⵔⴰⵣ ⵓⵎⵖⵔⴱⵉ ⵏ ⵜⵙⵎⵔⵙⵉ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵔⵉⵡⵉⵏ

مارس 2025

الترافع البيئي في المغرب:

التحديات، الاستراتيجيات، والعوائق المؤسساتية

المعهد المغربي لتحليل السياسات

الترافع البيئي في المغرب:

التحديات، الاستراتيجيات، والعوائق المؤسساتية

المعهد المغربي لتحليل السياسات

الشقة: 7, 5 زنقة فجيج, حسان - الرباط

Contact@mipa.institute

www.mipa.institute

05.37.26.26.02

يعرب المعهد عن تقديره الكبير للمساهمات القيمة للسيد امرؤ القيس طلحة جبريل، باحث في السياسات العامة والاقتصاد السياسي والجغرافيا السياسية، والسيد أيمن طالب، مدير مشروع دراية.

يتقدم المعهد بخالص الشكر والتقدير للسيد المهدي هرموش، المدير التنفيذي للمعهد المغربي لتحليل السياسات وللدكتورة جوليا شوكاير فيزو على تعليقاتهم القيمة ومراجعتهم لهذا التقرير.

تم إنجاز هذا التقرير في إطار مشروع دراية، وهو مبادرة شاملة تهدف إلى سد الفجوة المعرفية حول النشاط البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يركز المشروع على المغرب، تونس، لبنان، والعراق، ويستكشف ديناميكيات واستراتيجيات ومرونة الحراك البيئي ضمن سياق العدالة الاجتماعية و الحوكمة.

هذا المشروع هو جزء من تحالف المعرفة للمدافعين عن البيئة (KALLIED)، وممولّ من قبل مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC).

نشر هذا التقرير في مارس 2025، وتم إصدار هذه الترجمة العربية في ماي 2025.

المعهد المغربي لتحليل السياسات هو مؤسسة غير ربحية متخصصة في السياسات العامة، تهدف إلى إجراء أبحاث معمقة حول مختلف القضايا المرتبطة بالسياسات العامة، من خلال اقتراح أفكار مبتكرة لحل التحديات التي تواجه المجتمع في مجالي الديمقراطية والتنمية. تتمثل الأنشطة الرئيسية للمعهد في إنتاج تحليلات منهجية ومعمقة حول القضايا المتعلقة بالسياسات. ويتم نشر نتائج هذه التحليلات من خلال المعهد في شكل موجزات سياساتية، ومقالات بحثية، وتقارير.

© 2025 جميع الحقوق محفوظة للمعهد المغربي لتحليل السياسات

الفهرس

1. الملخص التنفيذي 07
2. المقدمة 09
1.2. أسئلة البحث 11
2.2. المنهجية 11
1.2.2. مجموعات التركيز 12
2.2.2. المقابلات شبه منظمة 13
3.2.2. الاستبيانات الكمية 13
4.2.2. العمل الميداني ودراسة الحالة في فكيك 13
3.2. القضايا البيئية وتحديات الحكامة في المغرب 15
1.3.2. شح الموارد المائية 15
2.3.2. التلوث وتدبير النفايات 16
3.3.2. تدهور الأراضي والتصحر 16
4.3.2. تداعيات التغير المناخي 16
5.3.2. الحكامة والضعف المؤسساتي 17
4.2. النشاط البيئي في المغرب 18
1.4.2. الأطر القانونية والسياسية 18
2.4.2. المشاركة العامة في صنع القرارات البيئية 19
3.4.2. مجالات التركيز الرئيسة لمشاركة المجتمع المدني 19
3. النتائج الرئيسية والدروس المستفادة 21
1.3. استراتيجيات الترافع والتحديات 21
1.1.3. الترافع المجتمعي المحلي: مقاربات متنوعة 21
2.1.3. العرائض كأداة قانونية: فاعلية المشاركة وإشكالية الاستبعاد 22
3.1.3. الاستفادة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (رامسار) 23
4.1.3. معوقات الوصول إلى البيانات وقدرات الترافع البيئي 24

الفهرس

2.3. بناء التحالفات في الترافع البيئي 26
1.2.3. بناء التحالفات المحلية والإقليمية 26
2.2.3. تحالفات الواحات والمناطق الجبلية 27
3.2.3. تحديات التعاون 29
4.2.3. التعاون الدولي وبرامج التنمية 30
3.3. الفضاء المدني والقدرات المؤسساتية 31
1.3.3. تقليص نطاق النشاط المدني 31
2.3.3. فجوات في القدرات المؤسساتية 33
3.3.3. ضعف القدرة على جذب التمويل 33
4. فكيك: واحة في مفترق طرق بين الصمود البيئي، التوترات الجيوسياسية، والترافع بقيادة النساء 34
1.4. السياق التاريخي والجغرافي 35
2.4. الترافع البيئي في فكيك: حركة المياه 35
3.4. قضايا فكيك من منظور ناشطين 36
5. التوصيات 39
6. الخاتمة 42
7. المراجع 43

1. الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير واقع الترافع البيئي في المغرب، مبرزًا التحديات الجوهرية التي تواجه منظمات المجتمع المدني، والناشطين البيئيين، والباحثين، إلى جانب استراتيجياتهم المبتكرة في مواجهة العراقيل التنظيمية. كما يُسلّط الضوء على التداخل بين العمل المجتمعي المحلي، والحكامة البيئية، والفوارق الاجتماعية والاقتصادية، مستندًا في ذلك إلى مقابلات، ومجموعات تركيز، وأعمال ميدانية أُجريت في مناطق متعددة مثل فكيك، مكناس، طنجة، والقنيطرة.

وتبرز في هذا السياق دراسة تحليلية لمدينة فكيك، الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد، والتي تعاني من شحّ في الموارد المائية وتدهور في الأنظمة التقليدية لإدارة المياه، فضلًا عن العزلة الاجتماعية والسياسية. وتجسّد "حركة المياه" في فكيك مثالًا لحركة مجتمعية مقاومة لخوصصة المياه، تسعى للحفاظ على الممارسات التقليدية الموروثة، وتولي عناية خاصة بمبدأ المساواة بين الجنسين في إطار العمل البيئي. وقد برزت النساء في هذه الحركة بوصفهن فاعلات أساسيات، إذ ربطْنَ تجاربهن اليومية في استخدام المياه بهويتهن الفردية وحرصهن على صون النسيج الاجتماعي المشترك.

وبعيدًا عن فكيك، يستعرض التقرير العديد من المبادرات الناجحة مثل منطقة المرجة الزرقاء في القنيطرة، التي تمّت حمايتها بموجب اتفاقية رامسار بفضل بناء تحالفات استراتيجية وجهود ترافع منسقة تزامنًا مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2016. أما في مدينتي مكناس وطنجة، فقد شهدت حملات التوعية وجهود إعادة التشجير والنشاط الرقمي تزايدًا ملحوظًا من قبل الشباب، مما يعكس تحولًا نحو ترافع بيئي أكثر شمولًا. ورغم هذه النجاحات، لا تزال هناك تحديات متجذرة، مثل تقلص الفضاء المدني، وغموض الأطر القانونية، والقيود المزمنة في التمويل والقدرات التقنية التي تحدّ من تأثير منظمات المجتمع المدني. وعلى مستوى المؤسسات، يكشف التقرير عن ضعف هيكلي يتمثل في قلة الموارد والمهارات، وكذلك نقص الأبحاث القائمة على البيانات، مما يعرقل استمرارية جهود الترافع.

تزداد أهمية التقاطع بين القضايا الاجتماعية والبيئية في مجال الترافع البيئي، حيث تتولى النساء والشباب قيادة حملات فعّالة تتناول قضايا مترابطة اجتماعيًا وبيئيًا. ومع ذلك، لا تزال العوائق المنهجية، مثل ضعف الوصول إلى دوائر صنع القرار، والضغوط الاقتصادية، والمعايير الثقافية، تحدّ من مشاركتهم الكاملة. وتشير النتائج كذلك إلى ضرورة مراعاة الخصوصيات الجيوسياسية في المناطق الحدودية، مثل فكيك، حيث تتداخل العزلة والهجرة مع ضعف الاستثمار الحكومي، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

في إطار دعم النشاط البيئي في المغرب، يقدّم التقرير توصيات موجّهة إلى الجهات المعنية. إذ يُناط بصنّاع السياسات الدفع نحو لامركزية الحكامة، ومنح السلطات المحلية صلاحيات أوسع لمجابهة التحديات الخاصة بكل

منطقة، خصوصًا في الواحات والمناطق الجبلية. كما يُوصى بتعزيز إتاحة المعلومات وضمان النشر الاستباقي للبيانات البيئية، بما يسهم في تعزيز الشفافية وتمكين اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية. وعلى منظمات المجتمع المدني أن تركز على بناء القدرات، وتوسيع التحالفات الإقليمية، وتبنّي استراتيجيات ترافع متنوعة لتجاوز قيود الموارد. وبموازاة ذلك، فبإمكان الشركاء الدوليين أداء دور حاسم من خلال تمويل المبادرات المجتمعية القابلة للنمو التدريجي، ودعم التعاون العابر للحدود في مواجهة التحديات البيئية المشتركة مثل التصحر وندرة المياه.

يُبرز التقرير الدور المحوري الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في جسر الفجوة بين التعبئة الشعبية والإصلاحات البنيوية. وتُظهر البيانات أن نحو 60% من هذه المنظمات تواجه تحديات تتعلق باستدامة التمويل، فيما يرى 44% منها أن تقلص الفضاء المدني يُعد من أبرز المعوقات التي تعرقل جهودها. ويُختتم التقرير بالتأكيد على أهمية تعزيز هياكل الحكامة المحلية، ووضع استراتيجيات ترافع شاملة تضمن تحقيق أثر مستدام. وانطلاقًا من هذه التحديات والفرص، يدعو التقرير إلى التزام جماعي عاجل لمعالجة الفجوات المنهجية من خلال بناء القدرات، وتكريس مبدأ الحكامة اللامركزية، وتعزيز التعاون العابر للحدود.

2. المقدمة

يتميز النشاط البيئي في المغرب بتداخلٍ فريد بين التحديات الإيكولوجية، والتوسع العمراني السريع، والتنوع الجغرافي الذي يشمل الواحات الصحراوية، والمناطق الجبلية، والسواحل البحرية. وتواجه هذه المناطق البيئية المتنوعة ضغوطًا متباينة، بدءًا بندرة الموارد المائية في الواحات الجنوبية، مرورًا بالتصحر وتآكل التربة في جبال الأطلس الكبير. وقد برزت مبادرات الترافع المحلي، المنطلقة من خصوصيات هذه المناطق، بوصفها ركيزة أساسية ضمن المشهد البيئي الوطني. ويُعدّ تقرير مراجعة الأداء البيئي لعام 2022، الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، من أبرز المراجع التي جمعت المؤلفات الرئيسية حول القضايا البيئية في المغرب، حيث يُبرز الترابط المعقد بين الجغرافيا المغربية والتحديات البيئية التي تواجهها البلاد.

يشير التقرير إلى أن ندرة المياه، وسوء إدارة النفايات، وتلوث الهواء في المناطق الحضرية تُعد من أبرز التحديات البيئية التي تواجه المغرب. وتتفاقم هذه المشكلات نتيجة الفجوات في منظومة الحكامة، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. كما يسلّط التقرير الضوء على أهمية تبني حكامة لامركزية، وتعزيز المشاركة المدنية كركيزتين لمعالجة هذه القضايا بفعالية. وتُعد جهود الترافع المحلي أساسية لسد هذه الفجوات، خاصة في المناطق القروية كمناطق الواحات والمناطق الجبلية[1]. وفي السياق ذاته، تشير الدراسات المتعلقة بالتوسع العمراني في المغرب إلى الضغوط البيئية المتزايدة على أطراف المدن، وما يرافقها من تهديد للأنظمة البيئية الهشة بسبب النمو الحضري المتسارع.[2] تُبرز هذه النتائج تحديًا مزدوجًا يتمثل في التصدي للتدهور البيئي المحلي، ومعالجة القضايا البنيوية الأوسع نطاقًا.

في الآونة الأخيرة، حظيت جهود المغرب البيئية باهتمام دولي واسع، وذلك عقب صدور تقرير مؤشر أداء التغير المناخي (CCPI) لعام 2025، الذي صنّف المملكة في المرتبة الثامنة عالميًا، لتحتل بذلك صدارة الدول الإفريقية والعربية في مجال العمل المناخي، متقدمة على دول مثل ألمانيا (المرتبة 16)، النرويج (المرتبة 9)، والسويد (المرتبة 11). وقد أبرز التقرير مجموعة من العوامل الأساسية التي أسهمت في هذا التقدم، من بينها التزام المغرب بتحقيق نسبة 52% من إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2023، إضافةً إلى استثمارات ضخمة في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ويُعدّ مركّب "نور" للطاقة الشمسية من أبرز المشاريع الرائدة عالميًا في هذا المجال.[3]

يتجلّى الترافع المحلي بشكل خاص في واحات المغرب، مثل تلك الموجودة في فكيك ووادي درعة، حيث تواجه

1.لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، "مراجعة الأداء البيئي الثانية: المغرب"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، 2022، متاح على الموقع الإلكتروني:https://unece.org/environment-policy/publications/2nd-environmental-performance-review-morocco

2.سعيد، ت. وآخرون، "حدود التحضر والضغوط البيئية في المغرب"، مجلة دراسات حضرية، 2022، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.mdpi.com/2413-8851/8/2/28.

3.مؤشر أداء تغيّر المناخ (CCPI)، الملف الوطني للمغرب 2025، متاح على الموقع الإلكتروني: https://ccpi.org/country/mar: تاريخ الاطلاع في يناير 2025.

الممارسات التقليدية في إدارة المياه، مثل "الخطارات"، تهديدات جراء تأثيرات تغير المناخ والضغوط الزراعية غير المستدامة. وقد ساهمت حركات مجتمعية، مثل "حركة المياه"، في تحفيز المجتمعات المحلية لمقاومة خوصصة المياه والدعوة إلى إدارة مستدامة للموارد المائية[4]. وفي المناطق الجبلية مثل الأطلس الكبير، تنشط منظمات محلية لمكافحة تآكل التربة وتعزيز الزراعة المستدامة وتمكين النساء، مما يعكس التداخل بين الترافع البيئي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية[5].

تلقى هذه الجهود دعمًا من ترافع وطني ودولي واسع النطاق. على سبيل المثال، نجحت التحالفات التي تستند إلى اتفاقية رامسار (RAMSAR) في حماية مناطق رطبة مثل المرجة الزرقاء. ومع ذلك، لا تزال بعض التحديات قائمة، مثل تقلص الفضاء المدني، التحالفات المجزأة، وشح الموارد المالية المتاحة لمنظمات المجتمع المدني[6]. كما ازدادت مشاركة النساء والشباب في الترافع البيئي، وهو ما أثرى المبادرات الشعبية وجعلها أكثر قربًا من مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية[7].

يعكس النشاط البيئي في المغرب تفاعلًا ديناميكيًا بين الجهود المحلية والوطنية، حيث ينبع من الحاجة الملحة لمعالجة التحديات البيئية ذات الطابع الجغرافي المحدد، ويتناغم مع التوجهات العالمية في مجالي الصمود المناخي والتنمية المستدامة. ومن خلال الجمع بين المعارف التقليدية، التعبئة المجتمعية، والدعم الدولي، يساهم الناشطون المغاربة في حماية النظم البيئية الفريدة في بلادهم، بالإضافة إلى المساهمة في النشاط البيئي العالمي. يستعرض هذا التقرير هذه الديناميات عبر دراسات حالة من فكيك ومناطق أخرى، مع تسليط الضوء على التداخل بين الترافع المحلي والإصلاحات الهيكلية.

بحلول عام 2025، بلغت استثمارات المغرب في مشاريع الطاقة المتجددة مستوى يغطي 40% من شبكة الطاقة، مما يعكس التقدم المحرز في الاستراتيجيات الوطنية، رغم أن التطبيق على المستوى المحلي يظل يواجه تحديات مستمرة. وتجسد هذه الازدواجية حالة التوتر بين السياسات الطموحة والواقع المحلي في الواحات والمناطق الجبلية وضواحي المدن، حيث تستمر قضايا شح الموارد والتدهور البيئي في التأثير بشكل كبير. ويسعى هذا التقرير إلى استكشاف هذه التقاطعات وتقديم تحليل شامل لقدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة التحديات المنهجية.

4.مغراوي، أ.، "الموارد المائية و الترافع على المستوى الشعبي في واحات المغرب"، 2022، Academia.edu، متاح على الموقع الإلكتروني : https://www.academia.edu

5.مؤسسة الأطلس العالي، "المشاريع البيئية المدفوعة من المجتمع"، 2023، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.mdpi.com/2413-8851/8/2/28.

6.لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، "مراجعة الأداء البيئي الثانية: المغرب".

7.سعيد، ت. وآخرون، "حدود التحضر والضغوط البيئية في المغرب".

1.2. أسئلة البحث

يهدف البحث الذي تم إجراؤه في المغرب إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي القوى الدافعة وراء التهديدات والتحديات التي تواجه المدافعين عن المناخ والبيئة، والمؤسسات، والمجتمعات المتضررة؟ وكيف تتداخل هذه التحديات مع التهديدات الأوسع التي تهدد الفضاء المدني؟ من هم المدفعون عن البيئة والفاعلون المعنيون، وما هي أشكال التنظيم والانخراط التي تبنوها؟ وتحت أي ظروف تتصاعد القضايا البيئية لتتحول إلى حركات سياسية على الصعيد الوطني، ومتى تظل هذه القضايا حبيسة النطاق المحلي؟
- ما هي الاستراتيجيات الفعّالة التي يعتمدها المدافعون عن البيئة والمناخ والمجتمعات المحلية لمواجهة التهديدات المباشرة والدفاع عن حقوقهم؟ إلى أي مدى نجحت الحركات البيئية الحديثة في إشراك الفئات والمجتمعات المهمشة؟ وكيف تمكن النشاط البيئي من المضي قدمًا في تحقيق مطالبه وسط التحديات السياسية والأمنية في المنطقة؟
- ما هي الاستراتيجيات والتكتيكات التي اعتمدتها الحركات البيئية للتأثير في صناعة القرار وتشكيل السياسات (من الخطاب إلى السياسات الفعلية)، وما مدى نجاحها؟ هل شجعت هذه الاستراتيجيات على الانتقال العادل الذي يشمل تعزيز المساواة بين الجنسين وتوسيع دائرة الدمج الاجتماعي في السياسات المناخية؟ وعلى أي مستوى من مستويات التدخّل (محلي، وطني، دولي) تحققت هذه الخطوات؟ وما دور المؤسسات المالية الدولية (مثل البنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة) في صياغة المشهد البيئي؟
- هل تمكن المدافعون عن المناخ والحركات البيئية من بناء جسور التواصل مع حركات اجتماعية أخرى (مثل الشبكات النسوية، والحركات العمالية، ومنظمات حقوق الإنسان) بهدف الدعوة إلى سياسات مناخية أكثر شمولًا، والتصدي لتقليص نطاق النشاط المدني، والعمل مع المجتمعات الأكثر تضررًا من الأزمة البيئية؟

2.2. منهجية

ارتكزت منهجية هذه الدراسة على مقاربة شمولية وتشاركية تهدف إلى فهم النشاط البيئي وديناميات المجتمع المدني في مختلف مناطق المغرب. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على مزيج من الأساليب البحثية الكيفية والكمية، بما في ذلك المقابلات، مجموعات التركيز، الاستبيانات، والبحث الميداني المعمق. كما تم استخدام تقنية "كرة الثلج" لتوسيع شبكة الجهات المعنية، خاصة النشطاء البيئيين والباحثين، من خلال دعوات غير رسمية من المشاركين لدعوة جهات اتصالهم الفاعلة في مناطق مختلفة من المغرب. وبالتالي، تمكّنت الدراسة من جمع آراء وملاحظات ممثلي المنظمات غير الحكومية والناشطين البيئيين في سبع مناطق مغربية: الرباط-الدار البيضاء،

فاس-مكناس، طنجة-تطوان، درعة-تافيلالت، إقليم طاطا، سيدي إفني، والجهة الشرقية، مع تركيز خاص على مدينة فكيك..

1.2.2 مجموعات التركيز

شملت الدراسة أربع مجموعات تركيز، تراوح عدد المشاركين في كلٍّ مجموعة بين 10و15 مشاركًا من الفاعلين المحليين في المناطق القروية والحضرية. وقد تم تصميم هذه المجموعات مع مراعاة التنوع القطاعي وتمثيل الجنسين، بما يعكس التعدد الاجتماعي، الاقتصادي، والجغرافي الذي يميز منظمات المجتمع المدني في المغرب. وقد وفّر الحوار الجماعي في مجموعات التركيز منصة فريدة لرصد التحديات المشتركة والخاصة بكل منطقة، مما أتاح الحصول على رؤى أعمق من تلك التي يمكن الحصول عليها عبر المقابلات الفردية أو الاستبيانات.

بالمقارنة مع المقابلات الفردية، كشفت مجموعات التركيز عن اختلافات فرعية بارزة داخل نفس المنطقة، مبرزةً دور الخصوصيات المحلية الدقيقة في صياغة استراتيجيات الترافع البيئي. كما أظهرت هذه المجموعات وجود نقاط خلاف بين المنظمات غير الحكومية حول أنجع تقنيات الترافع، حيث قد لا تنجح استراتيجية ما في منطقة معينة بنفس القدر في منطقة أخرى. وعلى عكس الاستبيانات التي تدمج الآراء دون تفاعل وبشكل فردي، سمحت مجموعات التركيز للمشاركين بتبادل الرؤى والنقاش المباشر، ما أدى إلى فهم حيوي لكيفية تفاعل فاعلي المجتمع المدني وتوافقهم أو اختلافهم حول الأولويات البيئية. فضلًا عن ذلك، مكّنت هذه المجموعات من بلورة إجابات جماعية حول الاسئلة الهيكلية، ما مما أتاح رصد نقاط التوافق أو الاختلاف بوضوح، ومن ثم التعمق في العوامل الأساسية التي تشكل النشاط البيئي في المغرب.

- **المجموعة الأولى:** عُقدت في مدينة الرباط بتاريخ 26 أكتوبر 2024، حيث شارك فيها ممثلون عن منظمات غير حكومية من مختلف مناطق المغرب، مثل مكناس، طنجة، بني ملال، وجدة، ومراكش، وغيرها من المدن والمناطق.
- **المجموعة الثانية:** عُقدت في مدينة مكناس بتاريخ 3 نونبر 2024، وشارك فيها ممثلون عن المجتمع المدني من فاس، مكناس، مجاط، إفران، سبت جحجوح وبوفكران. وكان التمثيل القروي في هذه المجموعة أعلى مقارنةً بالمجموعة الأولى، مما أتاح إضافة منظور مهم حول آليات تعبئة المنظمات غير الحكومية للمجتمعات المحلية في القرى والمناطق النائية.
- **المجموعة الثالثة:** عُقدت في مدينة فكيك بتاريخ 7 نونبر 2024، وجمعت ممثلين عن منظمات محلية صغيرة منخرطة في مبادرات بيئية تركز على إدارة النفايات، وتثقيف وتوعية السكان حول النظم البيئية في الواحة، بالإضافة إلى حملات غرس الأشجار. وقد تم تنظيم هذه الجلسة بدعم من ممثل عن السلطات المحلية في واحة فكيك.

- **المجموعة الرابعة والأخيرة:** عُقدت في مدينة فكيك بتاريخ 7 نونبر 2024، وشارك فيها خمسة ممثلين سياسيين من المنطقة، وهم مسؤولون منتخبون يمتلكون خبرة في العمل ضمن المنظمات غير الحكومية المعنية بالقضايا البيئية. فقد قدموا خلالها خبراتٍ تقنية متعمقة حول المشكلات البيئية التي تواجه واحة فكيك.

2.2.2 المقابلات شبه منظمة

أُجريت ثلاث عشرة (13) مقابلة، سواء عبر الإنترنت أو لقاءات مباشرة، مع نشطاء بارزين ورؤساء منظمات بيئية وباحثين متخصصين خلال الفترة الممتدة من دجنبر 2024 إلى يناير 2025. وقد ركّزت هذه المقابلات على فاعلين يمتلكون معرفة معمّقة وخبرة عملية في مجال النشاط البيئي والمناخي. وقد أتاح نموذج المقابلات شبه المنظمة تناول محاور محدّدة مسبقًا، مع إفساح المجال للتعمّق في الأفكار الفريدة لكل مشارك. وعلى الرغم من الصعوبات الأولية في التواصل مع بعض النشطاء، خصوصًا في المناطق الجغرافية المتباعدة، فقد استُخدمت تقنية "كرة الثلج" حيث طلب من كل مشارك اقتراح جهات اتصال إضافية، مما أضاف قيمة كبيرة للبحث عبر توسيع قاعدة المشاركين وربطها بمؤسسات وجماعات بيئية أخرى.

3.2.2 الاستبيانات الكمية

دُعي جميع المشاركين في مجموعات التركيز والمقابلات، من ممثلي منظمات المجتمع المدني البيئية، إلى تعبئة استبيان كمي مفصّل، يهدف إلى تقييم عدد من المحاور الجوهرية المتعلقة بأدوارهم، وتحدياتهم، وتأثيرهم في العمل البيئي:

1. **القدرات المؤسساتية:** من حيث الموارد، المهارات، والبنية التحتية المتوفرة لدى هذه المنظمات.
2. **الأهداف التنظيمية:** فهم الغايات والأولويات التي تُوجِّه عملها البيئي.
3. **التحديات والعقبات:** رصد المعوقات والتحديات الرئيسية، مثل نقص الموارد المالية وتأثير تقليص نطاق النشاط المدني.

وفّرت هذه البيانات منظورًا شاملًا للبيئة التشغيلية التي تعمل في ظلّها المنظمات البيئية، مساهمةً بذلك في استكمال وتحقيق التكامل مع النتائج الكيفية المستخلصة من المقابلات ومجموعات التركيز. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، تم جمعت 36 استجابة.

4.2.2 العمل الميداني ودراسة الحالة في فكيك

تم تنفيذ زيارة ميدانية إلى مدينة فكيك خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 9 نونبر 2024، بهدف تنظيم مجموعتي تركيز مع جمعيات محلية وفاعلين في المجتمع المدني. وقد وقع الاختيار على فكيك باعتبارها محورًا رئيسيًا في

هذه الدراسة، نظرًا لما تنفرد به من تداخل بين العزلة الجغرافية وخصوصية النظام الإيكولوجي للواحة، إلى جانب التحديات البيئية والاجتماعية المتصاعدة. وبصفتها مدينة حدودية ذات إرث عريق في إدارة الموارد المائية، تشكّل فكيك نموذجا تحليليا متميزا لفهم التفاعل المعقّد بين الاستدامة البيئية، وحكامة الموارد، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

تقع فكيك في منطقة نائية وجافة من المغرب، وتواجه تحديات بيئية متفاقمة تشمل نُدرة المياه، وتدهور الأراضي، وضغوطًا جيوسياسية تعيق سُبل العيش وتحدّ من فعالية جهود الترافع المحلي. ومع ذلك، فإن قوة الروابط الاجتماعية في المدينة واعتمادها على ممارسات بيئية تقليدية يوفران مدخلًا ثريًا لفهم إمكانات الترافع المجتمعي المحلي وقدرة الفاعلين المحليين على مواجهة الأزمات البيئية. كما أن البُعد التاريخي والثقافي لفكيك، وموقعها الاستراتيجي على مقربة من الحدود الجزائرية، يمنحانها أهمية خاصة كحالة لدراسة التداخل بين الحكامة البيئية، الديناميات الحدودية، والسياسات المحلية وآليات الحشد المجتمعي.

صورة 1: مدينة فكيك وما تتميّز به من قصور ومنظر لأشجار النخيل

صورة 2: خريطة مدينة فكيك: تُظهر الحدود الجزائرية المُحيطة بالمدينة

التحليل:

تم تجميع المداخلات الناتجة عن المقابلات ومجموعات التركيز والمشاهدات الميدانية، ثم تصنيفها وترميزها ضمن محاور فرعية محددة. وقد جرى استخدام برنامج Atlas.ti لتحليل المعطيات الكيفية، بهدف استخلاص أكثر الأنماط الموضوعية تكرارًا وارتباطًا، بالإضافة إلى تحديد المواضيع العامة للكلمات المفتاحية التي طُرحت خلال محادثات مختلف الفاعلين. واستندت أيضا النتائج والأفكار والتوصيات المدرجة في هذا التقرير إلى مزيج متكامل من مراجعة المؤلفات، والبحث المكتبي، وتحليل البيانات الميدانية الكيفية.

التحديات المنهجية:

واجهت هذه الدراسة عدداً من التحديات، أبرزها صعوبة الوصول إلى المشاركين في المناطق القروية بسبب القيود اللوجستية وضعف البنية التحتية للاتصال الرقمي في المناطق النائية. وعلى الرغم من أن استخدام تقنية "كرة الثلج" ساعد في توسيع نطاق المشاركة، إلا أنه ينطوي على احتمالية التحيز المرتبط بالاعتماد على الشبكات القائمة. ولتحقيق تمثيل أكثر شمولاً، يُوصى بأن تعتمد الدراسات المستقبلية منهجيات هجينة تجمع بين التواجد الميداني وتوسيع توظيف الوسائط الرقمية. وتشمل الاستراتيجيات المقترحة إرسال وحدات ميدانية متنقلة للوصول إلى المجتمعات المعزولة، واستخدام الإذاعات المحلية أو لوحات الإعلانات كوسائل تواصل مع الفئات التي تفتقر إلى الإنترنت، إلى جانب التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمجالس البلدية لتسهيل استقطاب المشاركين. كما يمكن توظيف مجموعات "الواتساب" والاستبيانات النصية لتجاوز الفجوة الرقمية وتيسير المشاركة. ومن خلال الدمج بين هذه الآليات، تصبح الدراسات المستقبلية أقدر على مواجهة التحديات اللوجستية، وتقليل التحيز في الاختيار، واكتساب مجموعة متنوعة من وجهات النظر.

3.2. القضايا البيئية وتحديات الحكامة في المغرب

يواجه المغرب مجموعة من التحديات البيئية التي تتداخل مع آليات الحكامة، مما يكشف عن قصور هيكلي في آليات تنفيذ السياسات، إدارة الموارد، والمسؤولية المؤسسية. تتصدر هذه القضايا مشكلات شح المياه، التلوث، تدهور الأراضي، والتغير المناخي، وهي كلها تساهم في زيادة النشاط المجتمعي في مواجهة هذه التحديات، في وقت تزداد فيه فجوات الحكامة وتفاقم آثارها وتداعياتها.

1.3.2 شح الموارد المائية

يعاني المغرب من أزمة مائية حادة تتفاقم بفعل التغيرات المناخية، الاستغلال المفرط للموارد، وسوء الإدارة. في مناطق مثل وادي درعة، والتي تعتمد بشكل كبير على أنظمة الري التقليدية مثل الخطارات، تتضاءل كميات المياه

المتاحة، مما يهدد الزراعة وسبل العيش المحلية. وأشار البنك الدولي إلى أن تغير المناخ يعطل الدورة المائية الطبيعية، مما يؤدي إلى زيادة تواتر وشدة موجات الجفاف، وبالتالي تفاقم الأزمة بشكل أكبر[8]. وإلى جانب ذلك، تتعرض الأطر القانونية، مثل القانون 36·15 الذي يسمح بخوصصة إدارة المياه، لانتقادات واسعة، حيث يُتهم بأنها تهدد السيادة المحلية على الموارد وتغفل حقوق المياه التاريخية في مناطق مثل فكيك، زاكورة، وطاطا[9].

2.3.2 التلوث وتدبير النفايات

يُعتبر تلوث مصادر المياه، ضعف تنظيم النفايات الصناعية، وسوء إدارة النفايات الصلبة من أبرز القضايا التي تثيرها منظمات المجتمع المدني. وغالبًا ما تشير هذه المنظمات إلى نقص الجهود الحكومية في معالجة هذه القضايا، لا سيما في المدن الكبرى، حيث لا تزال مشكلات الصرف الصحي بلا حلول جذرية[10]. ويعكس هذا الوضع محدودية القدرات المؤسساتية وغياب أولوية واضحة لصحة البيئة في برامج الحكامة المحلية والوطنية.

3.3.2 تدهور الأراضي والتصحر

تشكل ظاهرة التصحر وتعرية التربة تهديدًا متزايدًا للمناطق الجافة وشبه الجافة في المغرب. وتُساهم الممارسات الزراعية غير المستدامة، الرعي الجائر، والزحف العمراني في تفاقم هذه الظواهر، مما يؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية الحيوية. وتؤكد وكالة الدولية للطاقة (IEA) أن انخفاض معدلات التساقطات وتزايد فترات الجفاف يُفاقمان من هذه التحديات، مما يجعل المناطق المتأثرة أكثر عرضة لتداعيات التغير المناخي[11].

4.3.2 تداعيات التغير المناخي

أدى ارتفاع درجات الحرارة واختلال الأنماط المناخية إلى ظهور مواطن نقاط ضعف جديدة، تأثرت بها بشكل خاص المجتمعات الهشة في المناطق القروية. وعلى الرغم من التزام المغرب بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ، مثل اتفاق باريس، إلا أن تطبيق استراتيجياته على المستوى المحلي يفتقر أحيانًا إلى التكيف مع الواقع الميداني. ويعتقد الناشطون أن التباينات الإقليمية في سياسات التكيف مع التغير المناخي تترك العديد من الفئات السكانية المعرّضة للخطر دون حماية كافية.[12]

8. البنك الدولي، "الأمن المائي في المغرب"، متاح على الموقع الإلكتروني: https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/water-security-morocco تاريخ الاطلاع في يناير 2025.
9. الحكومة المغربية، القانون رقم 36-15 بشأن تدبير الموارد المائية، متاح على الموقع الإلكتروني: https://ampeid.org/documents/morocco/law-no-36-15-of-august-10-2016-relating-to-water/ تاريخ الاطلاع في يناير 2025.
10. البنك الدولي، "التحديات البيئية في المغرب"، متاح على الموقع الإلكتروني: https://documents1.worldbank.org/curated/en/820871516882762722/pdf/122698-WP-v2-PUBLIC-anneces-to-sections-2-to-4.pdf تاريخ الاطلاع في يناير 2025.
11. الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030"، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.iea.org/policies/8568-national-strategy-of-sustainable-development-2030 تاريخ الاطلاع في يناير 2025.
12. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، "تغير المناخ في المغرب"، متاح على الموقع الإلكتروني: https://en.wikipedia.org/wiki/Climate_change_in_Morocco تاريخ الاطلاع في يناير 2025.

5.3.2 الحكامة والضعف المؤسساتي

لا تزال تحديات الحكامة تُمثّل جوهر الأزمات البيئية في المغرب. ورغم أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (SNDD) تهدف إلى دمج الاستدامة في عملية صنع السياسات، فإن تنفيذها يواجه غالبًا معيقات تتمثل في ضعف التنسيق بين الوكالات وقصور في إشراك الفاعلين المحليين. كما أن الهيكل الإداري للبلاد، القائم على مركزية اتخاذ القرار، يحدّ كثيرًا من قدرة صنّاع القرار المحليين على معالجة التحديات البيئية ذات الطابع الإقليمي الخاص. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما تفتقر المجالس البلدية والمؤسسات المحلية إلى الاستقلالية أو الموارد الضرورية لتنفيذ حلول تتناسب مع الظروف البيئية المحلية، مما يجعل المجتمعات المحلية تواجه سياسات مركزية لا تراعي تعقيدات الواقع الميداني.

تتفاقم هذه المشكلات نتيجة لغياب منصة مركزية متاحة للعموم تُقدّم البيانات البيئية بشكل موحد. وغالبًا ما تواجه منظمات المجتمع المدني والناشطون صعوبة في الحصول على المعلومات الضرورية لإجراء ترافع مبني على الأدلة. وفي الوقت نفسه، تفتقر الجهود المنفصلة لجمع البيانات من قبل الجهات الحكومية المختلفة إلى التنسيق، ما يعيق تحقيق الشفافية والمساءلة.[13]

وهذا الانفصال بين السياسات الوطنية والواقع المحلي يسهم في خلق حالة من انعدام الثقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، مما يقلّل من فعالية الترافع البيئي. كما يكشف التقرير عن حقيقة أن عدداً محدوداً فقط من منظمات المجتمع المدني يتمكن من الاستفادة من البيانات أو إنتاجها أو عرضها بطريقة تدعم برامجها. ففي واقع الأمر، تمتلك قلة من هذه المنظمات الخبرة التقنية والمعرفة اللازمة لجمع المعطيات أو تقديم مقترحات سياسات مدعومة بالبيانات. وهذه الحالة تُضعف من القدرات المؤسساتية للفاعلين في المجتمع المدني وتؤثر سلبًا على استجابة صناع القرار.

لا يمكن فهم التحديات البيئية في المغرب بمعزل عن أبعادها المرتبطة بالحكامة. فسواء تجسّدت هذه التحديات في سياسات مثل خوصصة المياه، أو في ضعف تطبيق القوانين البيئية، أو في تهميش الأصوات المحلية، فإن إخفاقات الحكامة تزيد من تفاقم التدهور البيئي. وللتصدي لهذه القضايا المتداخلة، تبرز الحاجة إلى مقاربة شمولية تعزّز من القدرات المؤسسية، وتُوسّع من توزيع الصلاحيات، وتمنح المجتمعات المحلية دورًا أكثر فعالية في صياغة السياسات البيئية وتنفيذها.

13. وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المغربية، "التوطين الجغرافي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة"، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.africancleancities.org/sites/default/files/2023-06/4_National_Strategy_for_Sustainable_Development_and_Territorialization_of_its_Implementation_in_Morocco.pdf تاريخ الاطلاع في يناير 2025.

4.2. النشاط البيئي في المغرب

حقق النشاط البيئي في المغرب زخمًا كبيرًا في السنوات الأخيرة بفضل تضافر السياسات الحكومية، ومبادرات المجتمع المدني، والتعاون الدولي. وقد أحرز البلد تقدمًا ملحوظًا في وضع الأطر القانونية التي تهدف إلى الاستدامة وحماية البيئة. فدستور 2011 ينص على الحق في بيئة سليمة كحق أساسي لجميع المواطنين، مما يمنح المجتمع المدني سندًا دستوريًا وقانونيا لدعم جهوده في الترافع. كما تجسد هذا البعد الدستوري من خلال الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (CNEDD) الذي أُقر في العام نفسه، ليكون بمثابة إطار أساسي لسياسات المغرب المناخية والبيئية[14]. وقد تم إعداد هذا الميثاق عبر نهج تشاركي ضم مختلف فئات المجتمع، مما يعكس اعتراف الحكومة بدور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية[15].

1.4.2 الأطر القانونية والسياسية

تم وضع سياسات وأطر أساسية للتصدي الشامل للقضايا البيئية في المغرب، حيث أطلقت سياسة التغير المناخي بالمغرب في عام 2014 أهدافًا طموحة، منها خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 45.5% بحلول عام 2030، وتحقيق نسبة 52% من إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة في نفس العام. كما يُعدّ قانون "زيرو ميكا" (2016)، الذي يحظر الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، إنجازًا تشريعيًا مهمًا في الحد من التلوث البلاستيكي. إلى جانب ذلك، تعزّز الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (SNDD) والخطة الوطنية للمناخ لعام 2030 (PCN 2030) التزام المغرب بالتنمية المستدامة وزيادة قدرته على الصمود والتكيف أمام التغير المناخي[16].

تعكس المبادرات البيئية الحكومية الكبرى التزام المغرب بمبدأ الاستدامة، حيث أطلقت الحكومة عدة برامج وطنية تهتم بإدارة النفايات والصرف الصحي والوقاية من التلوث الصناعي، مثل البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والبرنامج الوطني للوقاية من التلوث الصناعي. وبالإضافة إلى ذلك، يحتل المغرب موقع الريادة في مجال الطاقات المتجددة على مستوى القارة الإفريقية من خلال مشروعات بارزة، مثل محطة نور للطاقة الشمسية التي تهدف إلى إنتاج 580 ميغاواط من الطاقة الشمسية. كما تُعزّز هذه الجهود من خلال إنشاء الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية (AMEE)، التي تسهم في تعزيز مسار التحوّل الطاقي[17].

علاوة على ذلك، أقرّ المغرب عددًا من القوانين القطاعية التي تهدف إلى حماية البيئة:

14. البنك الدولي. (2023). "المغرب: سياسات تغير المناخ". متاح على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي.
15. "المغرب: مساهمة المجتمع المدني في التقرير الوطني حول أهداف التنمية المستدامة"، سوشيال ووتش، تاريخ الاطلاع في 25 يناير 2025.
16. المعهد المغربي لتحليل السياسات. (2022). "سياسات تغير المناخ في المغرب: آفاق المستقبل". متاح على الموقع الإلكتروني للمعهد المغربي لتحليل السياسات.
17. E3S Conferences. (2021). "حماية البيئة وإرساء التنمية المستدامة". متاح على الموقع الإلكتروني: E3S Conferences.

1. **القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة (2003):** يُرسي القواعد والمبادئ الأساسية للسياسة البيئية الوطنية، وتضمّن بنودًا خاصة بحماية المناخ (المادة 30).
2. **القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها:** يحدّد الإطار العام للتخلص وتدبير النفايات الصلبة.
3. **القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء:** ينظّم تصريف المياه العادمة.
4. **القانون رقم 13.03بشأن مكافحة تلوث الهواء:** يُرسي الضوابط اللوائح التنظيمية للانبعاثات من المنشآت الصناعية، والتعدينية، والتجارية، والمركبات.
5. **القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة:** يلزم إجراء دراسات لتقييم الأثر البيئي لبعض المشاريع الكبرى في البنية التحتية، بالإضافة إلى ضرورة استشارة الفاعلين المحليين المعنيين.

تشكل هذه القوانين والاستراتيجيات الوطنية الأساس القانوني للإطار المؤسساتي في المغرب، وتُعد المرجع الأساسي للفاعلين في المجتمع المدني في صياغة استراتيجياتهم وأنشطتهم في مجال الترافع.

2.4.2 المشاركة العامة في صنع القرارات البيئية

يُعد تعزيز المشاركة العامة في حماية البيئة من الجوانب الأساسية لانخراط المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، يهدف برنامج المنح الصغيرة التابع لمؤسسة الأطلس الكبير إلى تعزيز دور المجتمع المدني من خلال تمويل مشروعات تُعنى بالأنشطة التوعوية حول القضايا البيئية. وقد نجح هذا البرنامج في إشراك المجتمعات المحلية في المغرب، مما ساهم في رفع مستوى الوعي وتعزيز المشاركة في عمليات اتخاذ القرار البيئي. وبالمثل، نفّذت بعض المنظمات مثل جمعية الفتح برامج توعية المواطنين حول إدارة النفايات وتلوث الهواء، بمشاركة مباشرة من السلطات المحلية والمدارس[18]. إضافة إلى ذلك، تبرز أداة أخرى رئيسية تستخدمها منظمات المجتمع المدني في إطار المشاركة العامة، وهي العرائض القانونية والرسائل الرسمية المكتوبة الموجهة للاعتراض أو الشكوى، والتي سيتم التطرق اليها في أقسام لاحقة من هذا التقرير.

3.4.2 مجالات التركيز الرئيسة لمشاركة المجتمع المدني

تُركّز منظمات المجتمع المدني في المغرب على عدد من المجالات الرئيسة:

18. High Atlas Foundation, "المشاركة العامة في حماية البيئة في الأردن والمغرب"، متاح على الموقع الإلكتروني: https://highatlasfoundation.org/en/insights/public-participation-in-environmental-protection-in-jordan-and-morocco (تاريخ الاطلاع في يناير 2025).

- **إدارة الموارد المائية:** تشارك منظمات المجتمع المدني بفاعلية في مبادرات يقودها المواطنون لتحسين أساليب الحفاظ على المياه، مثل تقنيات جمع مياه الأمطار. ويُعدّ مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية أحد الأمثلة على الجهات الناشطة في هذا المجال[19]. كما يسعى الناشطون البيئيون إلى التدخّل بشكل متزايد في الاستخدامات التجارية للمياه، مثل الزراعة المكثفة، واستخراج المياه للتعبئة، والسياحة، باعتبارها عوامل تؤثر في أنماط السلوك ومصادر المعلومات.
- **إدارة النفايات:** لعبت المنظمات المجتمعية المحلية دورًا محوريًا في توعية المواطنين حول قضايا التخلص من النفايات وتنظيم حملات التنظيف. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك فجوة بين الترافع وتطبيق السياسات. وتعدّ إدارة النفايات من المواضيع الرئيسية التي تركز عليها جميع أنشطة منظمات المجتمع المدني التي شملتها هذه الدراسة؛ إذ تشكل جزءًا أساسيًا من عملها، وتتطلب رفع تقارير دورية إلى السلطات المحلية، نظرًا لأن هذا القطاع يقع ضمن اختصاصها القانوني.[20]
- **الترافع من أجل الطاقة المتجددة:** حوّلت منظمات المجتمع المدني جزءًا من تركيزها نحو مبادرات الطاقة المتجددة، مطالبةً بسياسات تدعم ممارسات الطاقة المستدامة. وقد استجاب المغرب لذلك من خلال تشريعات تعزز من استخدام الطاقة المتجددة، ما يعكس تأثير المجتمع المدني في صياغة السياسات الوطنية[21]. وبالإضافة إلى ذلك، يشير بعض الفاعلين في مجال الهندسة المعمارية المستدامة، إلى أن الأساليب التقليدية وطرق البناء المتوارثة قد تكون أكثر استدامة من المباني الحديثة، وتعبر عن إرث معرفي اكتسبته الأجيال عبر الزمن.

19. "المجتمع المدني والسياسة البيئية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، تاريخ الاطلاع في 25 يناير 2025، https://www.csis.org/analysis/civil-society-and-environmental-politics-middle-east-and-north-africa.
20. المصدر نفسه
21. المصدر نفسه

3. النتائج الرئيسية والدروس المستفادة

1.3. استراتيجيات الترافع والتحدّيات

تعتمد جهود الترافع البيئي في المغرب على مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي تعكس الطابع المحلي لمعظم القضايا البيئية. فقضايا مثل التلوث، أو استنزاف المياه، أو التصحر الناتج عن التوسع العقاري، أو تراجع أعداد الطيور المهاجرة، غالبًا ما تدفع بمنظمات المجتمع المدني والناشطين إلى المطالبة بتدخل عاجل من السلطات المحلية. إلا أن طبيعة هذه الاستراتيجيات تتباين حسب مدى تمثيل المجتمع وحجمه، بالإضافة إلى الخصائص الاجتماعية والسياسية لكل منطقة.

1.1.3 الترافع المجتمعي المحلي: مقاربات متنوعة

في المدن الصغيرة، كثيرًا ما تعتمد جهود الترافع على شبكات علاقات شخصية وغير رسمية بدلاً من القنوات القانونية الرسمية. فعلى سبيل المثال، في جماعة مجاط القريبة من مكناس، أوضحت إحدى المشاركات في مجموعة التركيز أنها تتجنب استخدام القنوات القانونية الرسمية، مثل المراسلات الإدارية المكتوبة، لعرض المشكلات البيئية أمام السلطات المحلية. ففي حالتها، يمثل التلوث الذي يصيب النهر الرئيس للمدينة التحدي الأساسي. وذكرت أن المقاربات الرسمية غالبًا ما يُنظر إليها من قبل المسؤولين المنتخبين والموظفين العموميين على أنها أساليب "تصادمية"، ما قد يعرقل فرص التعاون. لذا، اعتمدت على مصداقيتها وقدرتها على القيادة لتعزيز التواصل المباشر وضمان الاستجابة لمطالبها[22]. وتجسد هذه الطريقة غير الرسمية والناجحة في الوقت ذاته قدرة منظمات المجتمع المدني الصغرى على التكيف مع ديناميات الحكامة المحلية.

من جهة أخرى، تمكنت منظمات المجتمع المدني في مدن أكبر مثل مكناس من الاستفادة من القنوات الرسمية، مثل تقديم الرسائل الرسمية وطلب عقد اجتماعات مع المسؤولين المنتخبين وولاة الجهات. في إحدى الحالات، دعا الفاعلون في المجتمع المدني إلى إعادة تأهيل حديقة عمومية عبر التواصل المنظم مع الوالي والسلطات المحلية. ومع ذلك، اختلفت الاستجابات لهذه الجهود؛ حيث استجابت بعض الجهات الحكومية بتنفيذ دراسات حول تلوث المجاري المائية أو قضايا المياه العادمة، في حين واجهت دعوات أخرى تأخيرات بيروقراطية أو عدم اكتراث، مما يعكس التفاوت في استجابة المؤسسات العمومية.

وبينما يعتمد النشاط في المدن الصغيرة غالبًا على الشبكات غير الرسمية، تُثبت المراكز الحضرية، مثل القنيطرة، فعالية استخدام العرائض الرسمية المدعومة بحملات قائمة على البيانات. غير أن هذه النجاحات ليست موزعة

22. مشارك في مجموعة التركيز من مجاط، بالقرب من مكناس، قائد مجتمعي ورئيس منظمة محلية، مجموعة التركيز في الرباط، نوفمبر 2024.

بالتساوي، إذ تفتقر المناطق القروية إلى الموارد وإلى مستوى التفاعل المؤسساتي الموجود في المدن الكبرى. فعلى سبيل المثال، تظل جهود الترافع البيئي في فكيك محدودة بسبب العزلة الجغرافية وضعف الاستثمارات الحكومية، في حين تستفيد مناطق مثل طنجة من المنصات الرقمية لدعم حركات الشباب. ويبرز هذا التفاوت الحاجة إلى تبنّي استراتيجيات تراعي الفوارق الإقليمية، مع السعي نحو بلورة رؤية موحدة للتنمية المستدامة.

2.1.3 العرائض كأداة قانونية: فاعلية المشاركة وإشكالية الاستبعاد

تُعتبر العرائض من بين أكثر الآليات القانونية التي تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني، وهي حقٌ يكفله دستور المملكة المغربية لسنة 2011، بموجب الفصول 14، 15، و139.[23] وقد نظّم القانون التنظيمي رقم 44.14 (2016)[24] الجوانب الإجرائية لتفعيل هذا الحق، حيث يُتيح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني تقديم عرائض رسمية إلى المجالس الجماعية أو الجهات المختصة. وغالبًا ما تُمثل العرائض وسيلة فعّالة لضمان إدراج القضايا في جداول أعمال اللجان الرسمية، كما تُلزم السلطات بتقديم ردّ كتابي متى استوفت العريضة الشروط القانونية.

ورغم ما تتيحه العرائض من إمكانيات قانونية، إلا أنها تواجه تحديات عملية متعدّدة. فقد أشار ناشطون مرارًا إلى رفض توقيعات بسبب عدم تسجيل الموقّعين في اللوائح الانتخابية، مما يُقوّض شرعية العرائض المقدَّمة. كما أوضح أحد المشاركين في مجموعة التركيز من أنه رغم الاعتراف الواسع بالعرائض كشكل من أشكال الحكامة التشاركية، إلا أنها كثيرًا ما تُهمل فعليًا، مما يثير الشكوك بشأن فعاليتها .[25] ويعكس هذا التباين بين النص القانوني وتطبيقه حالةً من انعدام الثقة بين الناشطين والسلطات، وهو ما يحدّ من فاعلية العرائض كأداة ترافع موثوقة وفعالة. ومع ذلك، أفاد معظم المشاركين في المقابلات ومجموعات التركيز بأنهم استخدموا العرائض على نطاق واسع للتعبير عن المظالم وتوثيق القضايا قانونيًا. وفي المقابل، عبّر بعض الناشطين، خصوصًا ممن يفتقرون للخبرة التقنية، عن شعورهم بالإحباط أمام تعقيد الإجراءات، معتبرين أن تبسيطها يُمثّل أولوية ضرورية قبل الانخراط الفعلي في جهود الترافع البيئي.[26]

وفي المقابل، بادر ائتلاف من منظمات المجتمع المدني المعنيّة بالمحافظة على المناطق الجبلية بتقديم عريضة إلى إحدى الجماعات في فاس، وتحديدًا في منطقة بويبلان، بغرض إطلاق مشروع نموذجي يخدم 54 جماعة مجاورة. وقد تضمّن المشروع مقترحات لتطوير مركز سياحي يراعي سبل الوصول الشامل ويعزّز الانتفاع المستدام بالمساحات الخضراء. غير أنّ أحد المشاركين في المقابلات أوضح أن العريضة رُفضت على أساس أن ما

23. الدستور المغربي لعام 2011، المواد 14 و15 و139.
24. القانون التنظيمي رقم 44-14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، الصادر في 2016. نشره الأمانة العامة للحكومة (SGG). متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.sgg.gov.ma/Portals/0/lois/Loiorgnique_44-14_Fr.pdf :تاريخ الاطلاع في يناير 2025.
25. مشارك في مجموعة التركيز من سبت جحجوح، ناشط في المجتمع المدني ومدافع محلي، مجموعة التركيز في الرباط، نوفمبر 2024.
26. مشارك في مجموعة التركيز من بوعرفة، ناشط في المجتمع المدني، مجموعة التركيز في فكيك، نوفمبر 2024.

ورد فيها يتجاوز اختصاصات المجلس الجماعي. وعلى الرغم من دفاع منظمات المجتمع المدني عن الطابع التنموي المتكامل للمشروع، إلا أنها واجهت صعوبات كبيرة في إقناع المجلس بمراجعته. ويُبرز هذا المثال محدودية الآليات القانونية، حيث يمكن رفض العرائض بسهولة استنادًا إلى مبررات غير واضحة. وكنتيجة لذلك، تميل المجالس الجماعية إلى منح الأولوية للمبادرات المتماشية مع أجنداتها السياسية، بينما تُهمَل المبادرات الأخرى بناءً على تقديرات ذاتية لمدى إلحاحها أو أهميتها.

في المقابل، تحظى العرائض المدعومة ببيانات علمية ومهارات تقنية عالية بفرص أكبر للقبول، كما يظهر في حالة أحد الناشطين في القنيطرة الذي نجح في تمرير عريضة لإقامة مهرجان بيئي وإعادة تأهيل حديقة "ابن خفاجة". وقد اعتمد الناشط، وهو باحث ذو خبرة، على الظهور الإعلامي عبر المنصات الوطنية والدولية لدعم قضيته، مستثمرًا وسائل الإعلام لترويج خطاب بيئي متماسك. كما جرى نشر التقارير المصاحبة للعريضة بثلاث لغات: العربية، الفرنسية، والإنجليزية، بهدف تعزيز الأثر الدولي وتوسيع قاعدة المتلقين محليًا. وتوضح هذه الحالة أن نجاح العرائض يرتبط بتكامل الجهود العلمية والإعلامية، إضافة إلى استغلال اللحظة السياسية المناسبة. ومن جهة أخرى، أفادت منظمات المجتمع المدني المشاركة في الدراسة بأن ضعف الإمكانات المعرفية، أو عدم الجاهزية لإدارة مشاريع ممولة، قد يشكّل عقبة أمام فاعلية العرائض، مؤكدة في الوقت ذاته حاجتها الملحّة إلى بناء القدرات المؤسسية لضمان استخدام فعال لهذه الأداة.

3.1.3 الاستفادة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (رامسار)

نجح الناشط البيئي البارز، مصطفى بنرامل، في توظيف استضافة المغرب لمؤتمر الأطراف الثاني والعشرين (مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2016) لتسليط الضوء والمطالبة بإعلان منطقة المرجة الزرقاء (قرب مولاي بوسلهام) محمية معترف بها دوليًا. علمًا بأن الجهود الفعلية للترافع بدأت قرابة عام 2015، قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2016، غير أنّه تمكّن من استثمار الزخم السياسي تجاه العمل البيئي، إضافةً إلى الأبحاث ذات الصلة، لضمان حماية فعّالة على المنطقة، خصوصًا من المشاريع العقارية القريبة. وقد اعتمد هذا الناشط وآخرون على اتفاقية رامسار الدولية (اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، خاصة بوصفها مواطن طبيعية لطيور الماء)، التي صادق عليها المغرب في عام 1980، باعتبارها أداة قانونية للضغط نحو إدراج بعض الأراضي الرطبة ضمن المناطق المحمية كما استخدم الناشط توقيت الإعلان عن مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين في مراكش لتوجيه مراسلة رسمية إلى الوالي يطالب فيه بإيقاف جميع مشاريع التطوير العقاري حول منطقة المرجة الزرقاء إلى أن يُبتّ في مسألة اعتبارها أرضًا رطبة محمية ضمن اتفاقية رامسار. وقد تحقّق ذلك بالفعل، واكتسب الترافع البيئي زخمًا ملحوظًا. ويبيّن هذا المثال من القنيطرة أن الجمع بين الإطار القانوني الدولي والديناميات الداخلية في البلد، إلى جانب التوجهات السياسية السائدة والبحث المستند إلى بيانات

علمية، يمثّل واحدًا من أنجع الاستراتيجيات لتحقيق تغييرات سياسية ملحوظة في القضايا البيئية في المغرب[27].

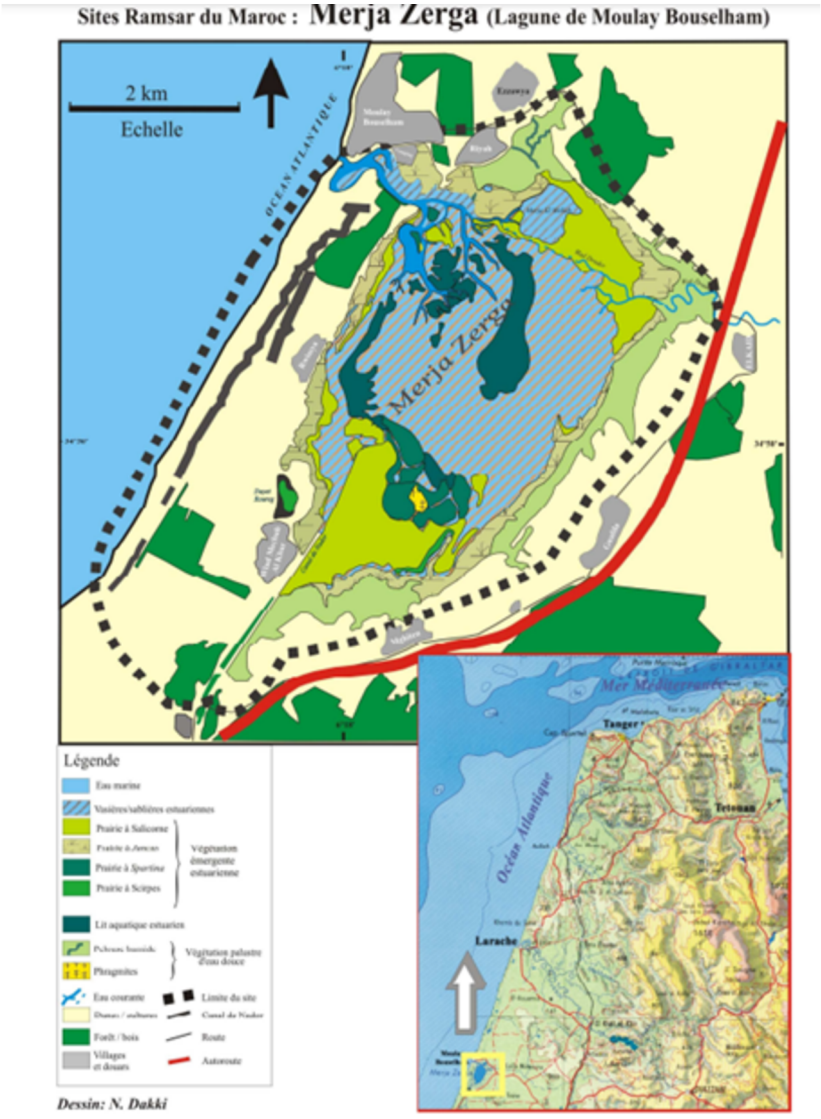

صورة 3: خريطة موقع المرجة الزرقة قرب مولاي بوسلهام

4.1.3 معوقات الوصول إلى البيانات وقدرات الترافع البيئي

تواجه جهود الترافع البيئي في المغرب مشكلة متكررة تتمثل في غياب النشر الاستباقي للمعلومات من جانب الجهات الحكومية. فقد أشار عدد من منظمات المجتمع المدني إلى أنه على الرغم من اعتماد المغرب للقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات، الذي دخل حيز التنفيذ عام 2018، إلا أنه لم يلتزم بتنفيذ مقتضياته بشكل كامل، لاسيما فيما يتعلق بالمعطيات البيئية والنشر الاستباقي للبيانات الذي يتطلبه

27. مقابلة مع مصطفى بنراميل، باحث وناشط بيئي معروف في القنيطرة، يناير 2025.

القانون. وعليه، اشتكى الناشطون البيئيون والمنظمات المدنية من أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لا تتقاسم البيانات البيئية التي تجمعها.

علاوة على ذلك، توجد في المغرب مؤسسات متعدّدة تجمع بيانات البيئة، منها:

- **وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:** تشرف على السياسات البيئية واستراتيجيات التنمية المستدامة وبيانات جودة الهواء والمياه وإدارة النفايات.
- **المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحّر (HCEFLCD):** تُعنى بإدارة بيانات الغابات والتنوع الحيوي والتصحر.
- **وكالات الأحواض المائية (Agences de Bassins Hydrauliques):** تجمع بيانات الموارد المائية ومعدلات تدفق الأنهار ومستويات المياه الجوفية والتلوّث.
- **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD):** يرصد الأداء البيئي ويصدر تقارير تتوافق مع أهداف تقييم الاستراتيجية الوطنية.
- **المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE):** يوفّر بيانات حول جودة مياه الشرب ومعالجة المياه العادمة واستهلاك الطاقة.
- **الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN):** تتابع تطوّر مشاريع الطاقة المتجددة ودراسات الأثر البيئي.
- **مديرية الأرصاد الجوية الوطنية (DMN):** تجمع بيانات المناخ والطقس، بما فيها الرصد الدوري للجفاف ومستويات هطول الأمطار.
- **السلطات الجهوية والمحلية (المجالس الجماعية):** تتولّى البيانات البيئية ذات الطابع المحلي، مثل إدارة النفايات والقضايا المرتبطة بالتلوّث على المستوى البلدي.

يتضح إذًا أن البيانات البيئية موزعة بين العديد من الفاعلين الحكوميين، دون وجود منصة رقمية موحدة تجمع كافة هذه المعلومات، وذلك رغم أن هذا الهدف يُعدّ من الأهداف الأساسية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. ويعتبر هذا التشتت من أبرز التحديات التي يشير إليها ناشطو المجتمع المدني. إضافةً إلى ذلك، عندما يُطلب من هذه المنظمات توضيح دورها في قضية البيانات، فإنها غالبًا ما تُقرّ بوجود نقص في الكفاءات التقنية التي تساعدها على الاستفادة الكاملة من المعطيات المتوفرة في جهود الترافع البيئي. ويمكن تصنيف المنظمات التي شملتها المقابلات إلى فئتين رئيسيتين: الأولى تركز على قضايا بيئية محلية مثل تلوث المجاري المائية، وجمع النفايات، وغرس الأشجار، بينما الثانية تتمتع بخبرات تقنية أعمق، وتتعاون أحيانًا مع الجهات الحكومية لتبادل البيانات، كما في حالة مرصد الطيور المهاجرة. لكن المفارقة تكمن في أن منظمات المجتمع المدني نفسها نادرًا ما تبادر بنشر البيانات التي تمتلكها بطريقة استباقية، على الرغم من مطالباتها المتكررة للمؤسسات

الحكومية بتوفير البيانات الأولية أو المعالجة بشكل مجاني لدعم جهود الترافع. وفي الواقع، يواجه الناشطون صعوبات في الحصول على قواعد بيانات رسمية، حيث تُعتبر المعطيات ملكية خاصة يصعب الوصول إليها، مما يجعل من الصعب إدماجها في الجهود البيئية.

2.3. بناء التحالفات في الترافع البيئي

أضحت الشراكات وبناء التحالفات من الركائز الأساسية في استراتيجيات الترافع البيئي في المغرب، إذ إن الجهود المتفرقة غالبًا ما تُضعف من تأثير منظمات المجتمع المدني. وقد أكد المشاركون في المقابلات ومجموعات التركيز على أهمية إقامة التحالفات على المستويات المحلية، الإقليمية، والدولية من أجل توحيد الجهود، وتوسيع دائرة التأثير، وتجاوز العقبات البنيوية التي تُقيد أنشطتهم. وعلى الرغم من تسجيل نجاحات ملموسة في هذا المجال، إلا أن هذه الشراكات لا تزال تواجه تحديات عدة، من أبرزها انعدام الثقة بين الشركاء، ونقص الموارد المتاحة، وتضارب الأهداف والأولويات.

1.2.3 بناء التحالفات المحلية والإقليمية

في مدن مثل مكناس، نجح فاعلو المجتمع المدني في تنسيق جهودهم للمطالبة بإعادة تأهيل حديقة عمومية، وتمكنوا من إشراك السلطات المحلية عبر حوار منظم، ما أتاح لهم عقد اجتماعات مباشرة مع المسؤولين المحليين. ويبرز هذا المثال كيف يمكن للتحالفات المحلية أن تعزز من وضوح المبادرات المدنية ومصداقيتها. غير أن المشاركين أشاروا إلى أن مثل هذه الشراكات كثيرًا ما تقوم على العلاقات الشخصية والثقة المتبادلة، مما يجعل من الصعب تكرارها في بيئات أقل تماسكا اجتماعيًا. كما نوّهت بعض منظمات المجتمع المدني إلى صعوبة تنسيق عمل شبكات واسعة من الجمعيات الصغيرة، حيث قد تنسحب بعض الأطراف من العمل الجماعي في حال غياب الدوافع أو ضعف التفاعل[28].

في مثال لافت آخر، نظّمت "حركة الشباب الأخضر" في مدينة طنجة احتجاجات ضد تدهور المقبرة الوحيدة المخصصة للكلاب في إفريقيا، التي تعود نشأتها إلى خمسينيات القرن الماضي على يد الكاتب الإنجليزي ديفيد هيربرت. وقد تعرّضت هذه المقبرة لتهديدات من قبل المنعشين العقاريين نظرًا لموقعها الاستراتيجي[29]. حيث اتّهم الطلبة أحد هؤلاء المنعشين بتعمّد تخريب القبور. وردًا على ذلك، تعاونوا مع منظمات المجتمع المدني البيئية في المنطقة، وأرسلوا عرائض رسمية ورسائل إلى صناع القرار المعنيين، إضافة إلى جمعية المنعشين

28. مشارك في مجموعة التركيز من بني ملال، عضو في منظمة المجتمع المدني، نوفمبر 2024.

29. Tanger: Indignation après le saccage du cimetière pour animaux, Le Site Info, mars 2023. متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.lesiteinfo.com/maroc/547959-tanger-indignation-apres-le-saccage-du-cimetiere-pour-animaux-photo.html (تاريخ الاطلاع في يناير 2025)

العقاريين. كما فعّلوا حملاتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على الانتهاكات واستثارة الرأي العام. وقد أثمرت جهودهم بإعادة تأهيل المقبرة وتحويلها إلى مساحة أكثر نظافة وخضرة، كما أُوقفت جميع محاولات تطوير الأراضي المجاورة. وبحلول عام 2024، حاز الموقع على تصنيف "تراث وطني" Patrimoine National.[30]

2.2.3 تحالفات الواحات والمناطق الجبلية

أظهرت نتائج الدراسة أنّ الفاعلين البيئيين في مناطق الأطلس الكبير، الأطلس المتوسط، والريف يعمدون إلى بناء تحالفات قائمة على السمات البيئية المتقاربة لهذه المناطق الجبلية. كما تشهد المناطق الواحية، مثل أكوك، فكيك، وزاكورة، مبادرات مماثلة من المجتمع المدني تهدف إلى الدفع نحو سياسات تراعي الخصوصيات المحلية، والمطالبة بإصلاحات تشريعية وهيكلية تكرّس مبادئ اللامركزية والعدالة البيئية.

على سبيل المثال، بادر محمد ديش، المنسّق الوطني للائتلاف المدني من أجل الجبل، الذي أُجريت معه مقابلة في إطار هذا التقرير، إلى حشد ائتلاف يضمّ 120 جمعية من المناطق الجبلية في جهتي فاس ومكناس، داعيًا إلى إقرار سلسلة من السياسات العامة المتعلقة بهذه المناطق (كمقترحات تنموية) وإعداد مشروع قانون خاص بالمرتفعات والمناطق الجبلية. وقد تم رفع هذا المشروع إلى مختلف الأحزاب السياسية خلال الولاية البرلمانية 2017-2021. ورغم أنّ المقترح حظي في البداية بترحيب وانفتاح، وانتهى بتأييد حزب الحركة الشعبية، إلا أنه لم ينجح في نيل الزخم اللازم داخل البرلمان ، بحسب ما أفاد به ديش.

ويؤكّد ديش أنّ صناع القرار الحاليين يفتقرون إلى الفهم الكافي لخصوصيات المناطق الجبلية، مشدّدًا على أن الأمر يتعلق بمسألة عدالة مجالية وموضوعية (Thematic Justice). كما يشير إلى أن ضعف التقدير لقيمة إسهامات المناطق الجبلية في الناتج المحلي الإجمالي يسهم في تهميشها، إذ تُجنى العائدات من أنشطة كاستخراج المعادن أو إنتاج التين المجفف في اقليم تاونات، بينما تُدفع الضرائب في مدينة الدار البيضاء، ما يحجب القيمة المضافة التي تتيحها تلك المناطق، سواء من حيث جودة الهواء أو التنوع الحيوي أو الجاذبية السياحية. ويخلص ديش إلى أن تطبيق اللامركزية الفعلية من شأنه أن يفسح المجال أمام المؤسسات المحلية، بما تمتلكه من إدراك أعمق للقضايا البيئية، لاتخاذ قرارات أكثر ملاءمة وفعالية.

وبالمثل، يسعى ناشطو الواحات إلى بناء ائتلافات تهدف إلى صون أنماط العيش التقليدية في هذه المناطق الهشة. وفي هذا السياق، تذكر سميرة مزبار، وهي ناشطة مرموقة وباحثة في علم الاجتماع، أنها تمكّنت من

30. Il vient d'être inscrit au patrimoine national : voici à quoi ressemble le cimetière des animaux de Tanger, Le360, décembre 2024.متاح على الموقع الإلكتروني: https://fr.le360.ma/culture/il-vient-detre-inscrit-au-patrimoine-national-voici-a-quoi-ressemble-le-cimetiere-des-animaux-de_QWEZ5ZAX6RDRPJQGU7YXEH5EYM/ (تاريخ الاطلاع في يناير 2025)

تأسيس ائتلاف يضم عددًا من المنظمات غير الحكومية من مختلف الواحات، لاسيّما في زاكورة وطاطا وفكيك، من أجل الدفع بمسودة قانون خاص بالواحات. كما أفادت بأنهم نسّقوا مع أحزاب سياسية، ونقابات، ومنظمات مجتمع مدني أخرى، للمطالبة بتفويض بعض الصلاحيات الحكومية واعتماد سياسات عمومية تستجيب لخصوصيات الواحات.إلا أنها تُقرّ بأن هذا النوع من التحالفات غالبًا ما يشهد صعوبات على مستوى التنسيق والإدارة، ما يطرح تساؤلات جوهرية بشأن استدامة هذه المبادرات وفعاليتها على المدى الطويل.

أما في الأقاليم الجنوبية للمملكة، فيوضح الناشط البيئي الحسان خريبت أنه سعى إلى تسليط الضوء على واحة أكوك (بإقليم سيدي إفني) من خلال بناء شبكة من التحالفات، شملت التعاون مع عمالة سيدي إفني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة كلميم وادنون ومرصد الجنوب للدراسات والأبحاث والتنمية المستدامة إضافة إلى إشراك الساكنة المحلية. وقد تبنّى خريبت مقاربة تشاركية تضمنت استبيانات ومجموعات تركيز، لإبراز الأهمية البيئية والاجتماعية للواحة، كما عمل على جمع بيانات تُظهر أن 92% من السكان المحليين يعانون من آثار الفيضانات المتكررة، ما يعكس هشاشة الوضع البيئي وضرورة التدخل العاجل.[31] تمكّن الحسان خريبت من ممارسة ضغط فعّال على المجلس المحلي، كما نجح في استقطاب اهتمام وسائل الإعلام الوطنية لإبراز معاناة واحة أكوك. ورغم أن أول مذكرة ترافع أُرسلت في عام 2019، وانعقاد ورش العمل التشاركي في عام 2019، فإن تقييم الحالة لم يبدأ فعليًا إلا في عام 2021. وبحلول فبراير من العام الماضي، تم تخصيص مليار سنتيم لصالح الواحة، من شركاء المجلس الاقليمي لسيدي إفني حامل للمشروع وبرنامج الكوارث الطبيعية بوزارة الداخلية عمالة سيدي إفني ووكالة الحوض المائي لدرعة وادنون. وفي مقابلة عبر الإنترنت، أوضح خريبت أن نجاح منظمته يعود إلى التزامها المستمر على مدى سنوات، واعتمادها على مقاربة تشاركية أظهرت للسلطات وجود إجماع شعبي حقيقي. كما أشار إلى أهمية الجمع بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام المحلي، إلى جانب إعداد تقرير شامل يستند إلى بيانات وإحصاءات، ويعرض نتائج أوراش العمل التشاركية.[32]

31. سميرة مزبار، حوار تمّ إجراؤه في 15 يناير 2025 في إطار أعمال مشروع "دراية" البحثي
32. مقابلة مع الحسان خريبت، ناشط بيئي من سيدي إفني (7 يناير 2025).

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب
فريق الأصالة والمعاصرة

الرباط، في 23 أكتوبر 2024

إلى
السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب

الموضوع: سؤال كتابي حول إدراج واحة أكوك بجماعة أمي نفاست بإقليم سيدي إفني ضمن الواحات المستفيدة من برامج ومخططات الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان(ANDZOA).

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

السيد الوزير المحترم؛

يتساءل العديد من ساكنة واحة أكوك بدوار أكوك بجماعة أمي نفاست بإقليم سيدي إفني عن سبب عدم إدراج واحة أكوك ضمن مجال الواحات المستفيدة من برامج ومخططات الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان(ANDZOA)، إذ تعتبر هذه الواحة كموروث بيئي وإيكولوجي غني ومهم بدوار اكوك جماعة امي نفاست امتد لأزيد من ثمانية قرون، وبمساحة تناهز حوالي 40 هكتارا، كما ساهمت هذه الواحة أيضا في استقرار الساكنة بالمجال القروي وعدم التفكير في الهجرة نتيجة ممارستهم لمجموعة من الأنشطة الفلاحية، وتعد هذه الواحة الوحيدة التي يتألقم فيها شجر الأركان مع شجر النخيل بالإضافة إلى مجموعة من المنتوجات الزراعية الأخرى.

ومن الجذير بالذكر أن الخطارات تلعب بهذه الواحة دورا أساسيا في تجميع مياه الأعين، حيث تعد موروثا مهما يجب الحفاظ عليهم وتثمينهم من أجل استدامتهم في عز الوضعية المائية الحالية ببلادنا، المتسمة بالجفاف وندرة المياه وتفاقم آثار الاحتباس الحراري نتيجة التغيرات المناخية.

وعليه؛ نسائلكم عن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لأجل تسريع استفادة واحة أكوك بجماعة أمي نفاست بإقليم سيدي إفني من برامج ومخططات الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان(ANDZOA) في أقرب الآجال؟

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:
جمال سيداتي

فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب- البرلمان
الهاتف : 0537679574 الفاكس: 0537679780 البريد الإلكتروني: pam@parlement.ma

صورة *4*: خطاب ترافع وجّهه السيد الحسان خريبت إلى وزير الزراعة، يطالب فيه بإدراج واحة أكوك ضمن برامج الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان (*ANDZOA*)، بتاريخ *23* أكتوبر *2023*.

3.2.3 تحديات التعاون

على الرغم من هذه النجاحات، كشفت مجموعات التركيز عن تحديات مستمرّة تعرقل بناء تحالفات فعّالة. فقد تكرّر الحديث عن انعدام الثقة بين منظمات المجتمع المدني، وغالبًا ما يرجع ذلك إلى التنافس على الموارد المالية المحدودة أو اختلافات أيديولوجية. وفي بعض الحالات، تتردد المنظمات في تبادل الموارد أو المعلومات خشية أن يضعف ذلك تأثيرها أو بروزها.

إلى جانب ذلك، تخلق الانتماءات السياسية والديناميات المحلية للسلطة انقسامات متكررة، لاسيما في المناطق القروية التي تتسم فيها الهياكل الاجتماعية والسياسية بالتجذر. ولا تكتفي هذه الانقسامات بالحد من فرص التعاون، بل تترك المنظمات الأصغر والأقل موارد في عزلة، غير قادرة على الانخراط في تحالفات أوسع. كما أشار بعض ممثلي المجتمع المدني إلى أن الأطر القانونية الحالية لا تسمح بتشكيل التحالفات على النحو المطلوب، وأن العمل بشكل رسمي بصيغة "شراكات متعددة الأطراف" يعد معقدًا. فالمتطلبات البيروقراطية والعراقيل الإدارية وغياب نصوص قانونية واضحة لتنظيم هذه الشراكات تشكل تحديات جوهرية. وفي بعض الحالات، يستلزم الأمر إجراءات تسجيل معقدة والتزامات صارمة فيما يتعلق بالتقارير المالية والامتثال للأنظمة الحكومية، والتي لا تتوافق بالضرورة مع طبيعة الترافع الجماعي. ونتيجة لذلك، يصعب على المنظمات التنسيق وتوحيد الجهود وتقديم رؤية موحدة للمسائل البيئية والاجتماعية. كما يثني هذا الغموض القانوني المنظمات الصغيرة عن الانخراط في شراكات رسمية، ما يرسخ عزلتها ويفوت عليها فرصًا تمويلية أو تأثيرًا سياسيًا محتملًا.

على سبيل المثال، حاولت جمعية محلية في مدينة طنجة (حي زيّاتن) التواصل مع أطراف متعددة وبناء تحالف لتدارك مشكلة الحفر في الشوارع ومعالجة اختلالات شبكة الصرف الصحي في المنطقة. وبالفعل، حصلت على تأييد غير رسمي من 27 جمعية، لكن المصالح السياسية والشخصية أجهضت المساعي، إذ ينظر السكان المحليون أحيانًا إلى المنظمات غير الحكومية بوصفها أدوات لخدمة أغراض سياسية، فينشأ الشك حيالها. وفي المقابل، نجحت الجمعية نفسها في الضغط لتوفير شبكة مياه جارية وتركيب صنابير عمومية في الحي، عبر المزج بين القنوات غير الرسمية والتواصل المستمر مع الجهات المؤسسية المعنية حتى إنجاز المهمة. وعُزي هذا النجاح جزئيًا إلى عدم انخراط رئيس الجمعية في أي انتماء سياسي[33]. وتكمن المشكلة الأساسية لدى الجمعيات المحلية في عدم الثقة المتبادلة بينها، إذ تُتّهم أحيانًا بالسعي وراء مصالح شخصية، أو يُنظر إليها على أنها جزء من برامج سياسية؛ لكن في المدن الكبرى أو ضمن منظمات غير حكومية ذات هيكلة أوسع، تقلّ هذه المشكلة نسبيًا.

4.2.3 التعاون الدولي وبرامج التنمية

من الناحية الكمية، أظهرت الاستبيانات التي وزّعت على منظمات المجتمع المدني والناشطين المشاركين في هذه الدراسة أنّ 25% من منظمات المجتمع المدني تعتبر التعاون الدولي أو المنظمات غير الحكومية الدولية مصدرًا رئيسيًا لتمويلها، في حين أكّد 44% من المستجوبين أن التعاون الدولي يحتلّ أهمية كبيرة في أعمالهم. وعلى الصعيد الكيفي، أفاد المشاركون بتعاونهم مع جهات مانحة دولية، مثل مثل الوكالة البلجيكية للتنمية (ENABEL) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والهلال

33. مقابلة مع رئيس قسم الأمن بحي زياتن، ديسمبر 2024

الأحمر والاتحاد الأوروبي، في تنفيذ مشاريع متعلّقة بالبيئة. وتباينت قدرات المنظمات فيما يتعلق بالقدرة على تقديم عطاءات أو تصميم مشاريع تنموية بيئية، إذ تفتقر كثيرٌ من الجمعيات إلى الموارد المالية اللازمة لتوظيف كفاءات متخصصة بمهارات عالية في مجال جمع التمويل وكتابة المقترحات. وغالبًا ما تكون هذه المهارات مطلوبة بشدّة، ويكون توظيف أصحابها مكلفًا مقارنة بالميزانيات المحدودة لدى معظم الجمعيات. وقد عبّر العديد من القائمين على هذه الجمعيات عن إحباطهم من عجزهم عن استقطاب متخصصين يستطيعون إعداد ملفات مشاريع تنافسية وإدارة كل جوانب التنفيذ (المالية واللوجستية والتقنية). وبالتالي، فإن توفّر التدريب والموارد المالية الملائمة يؤثر بشكل مباشر في قدرة جمعيات المجتمع المدني على توسيع نطاق تأثيرها.

في الواقع، تعتمد 59% من الجمعيات التي شملتها الدراسة على مزيج من التمويل الذاتي والجهود التطوعية لضمان استمرارية عملها. وقد ساعد التعاون الدولي بشكل ملحوظ في تعزيز فعالية الترافع البيئي، إذ يدرك الناشطون البيئيون المغاربة أهمية المشاريع المموّلة دوليًا في تسليط الضوء على القضايا البيئية وتوسيع نطاق تأثير جهودهم. من أبرز الأمثلة على ذلك ائتلاف المناطق الجبلية، الذي استفاد من انضمامه إلى لجنة منظمة الأغذية والزراعة (FAO) المعنية بالمناطق الجبلية، مما مكّنه من اكتساب اعتراف دولي والتأثير في النقاشات السياسية على الصعيد العالمي.

في حالة مدينة فكيك، لعبت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) دورًا محوريًا في تسليط الضوء على الممارسات البيئية المستدامة في الواحة. فقد أسهمت أبحاث هذه المنظمة وحضورها الفعّال في جذب الانتباه إلى هشاشة المنظومة البيئية في فكيك، مؤكّدةً على أهميتها بالنسبة للحكومة المغربية والمجتمع البيئي العالمي[34].

3.3. الفضاء المدني والقدرات المؤسساتية

تعمل جهود الترافع البيئي في المغرب ضمن فضاء مدني يزداد تضييقًا بفعل تحديات قانونية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية. ورغم الدور الجوهري الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في حشد المجتمعات وتعزيز العمل البيئي، فإن مساعيها غالبًا ما تصطدم بمجموعة من المعيقات المتمثلة في تقلص الفضاء المدني وضعف القدرات المؤسساتية. ويتناول هذا القسم العوائق التي تواجهها هذه الجهود وتأثيرها على الترافع البيئي، استنادًا إلى استنتاجات مستخلصة من المقابلات، مجموعات التركيز، والبحوث الأكاديمية.

1.3.3. تقليص نطاق النشاط المدني

تُظهر البيئة القانونية والسياسية في المغرب تحديات كبيرة تواجه المنظمات غير الحكومية الناشطة في القضايا

34. منظمة الأغذية والزراعة. "أنظمة التراث الزراعي في المغرب: دروس من مبادرة نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية"، 2023. متاح على الموقع الإلكتروني: https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/ab8fbb9d-bc84-4275-962e-a1ed52914db4/content (تاريخ الاطلاع في يناير 2025).

البيئية. فعلى الرغم من أن دستور 2011 يكفل الحق في تقديم العرائض ويضمن المشاركة المدنية، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه الحقوق يظل متباينًا. ورغم توفر أدوات قانونية مثل العرائض، فإنها في كثير من الأحيان تفتقر إلى الفعالية بسبب العقبات البيروقراطية والانتقائية في استجابة الجهات الرسمية. وقد أفاد العديد من الناشطين بأن العرائض تُرفض بشكل متكرر لأسباب فنية، مثل نقص الوثائق أو التوقيعات غير المعتمدة، ما يُضعِف الثقة في الأطر المؤسساتية.

علاوة على ذلك، تفرض القوانين المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك القيود على التمويل وضوابط الشفافية التشغيلية، بيئة من الحذر لدى هذه المنظمات. وأكد المشاركون في مجموعات التركيز أن الحصول على التمويل للمبادرات البيئية يواجه صعوبات كثيرة بسبب المتطلبات الصارمة في مجال تقديم التقارير ومحدودية الوصول إلى المنح الدولية. وقد أدى ذلك إلى اعتماد هذه المنظمات على تمويل قصير المدى قائم على المشاريع، مما يحد من قدرتها على التخطيط لترافع طويل الأجل وتنفيذه. بالإضافة إلى ذلك، أفادت غالبية منظمات المجتمع المدني بأن الجماعات المحلية تعجز عن تمويلها بسبب ضعف الميزانيات، أو أنها تقوم بتمويلها جزئيًا من خلال توفير عينيات (مثل التجهيزات، القاعات، الطاولات، إلخ) بدلاً من منح مالية مباشرة.

كما تؤثر الديناميات السياسية في تقليص نطاق النشاط المدني. ففي المناطق القروية والمهمشة، تواجه الجمعيات المحلية رقابة أشد وتحفّظًا أكبر من قِبل السلطات. وقد أشار المشاركون في سبت جحجوح وبوفكران وفكيك إلى أن الحملات التي تدعو لمعالجة قضايا مثيرة للجدل، مثل خوصصة المياه أو تدهور الأراضي، غالبًا ما تُقابل بتأجيل أو تجاهل تام من المسؤولين المحليين. وفي بعض الحالات، اعتُبرت هذه الإجراءات محاولات لقمع الأصوات المعارضة وردع المزيد من المشاركة المدنية. وقد أوضح 44% من المنظمات التي شملها الاستبيان أن النشاط المدني (حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات، والعقبات القانونية) قد تقلص مؤخرًا، مشيرين إلى تزايد الشعور بالتضييق في المساحات المتاحة للمجتمع المدني. واستشهد أحد المشاركين بحالة طُلب فيها من رئيس جمعية في منطقة بني ملال تقديم لائحة بالأنشطة السنوية المتوقعة وسجل بالأنشطة السابقة إلى "المقدّم" (ممثّل السلطة المحلية)، ما اعتُبر وسيلة مباشرة لثني الجمعية عن القيام بأي نشاط مستقبلي[35].

بالإضافة إلى ذلك، صرّحت 22% من المنظمات المستجوبة بأنها تعرضت لتهديدات غير مباشرة أو عراقيل متعمّدة بعد مشاركتها في أنشطة الترافع البيئي، مما يعكس صراعًا واضحًا على النفوذ بين الجهات الحكومية وبعض فاعلي المجتمع المدني في مجال الترافع البيئي بشكل خاص.

35. مشارك في مجموعة التركيز في الرباط، رئيس منظمة مجتمع مدني في بني ملال، أكتوبر 2024.

2.3.3 فجوات في القدرات المؤسساتية

تمثّل قدرة المؤسسات العامة على معالجة القضايا البيئية بفعالية عائقًا كبيرًا أمام الترافع الفعّال. فعلى الرغم من التزام المغرب باللامركزية والجهوية المتقدمة، كما ورد في دستور 2011 والقوانين اللاحقة، ما زالت العديد من الجماعات الترابية تفتقر إلى الخبرات التقنية والموارد المالية وصلاحيات اتخاذ القرار اللازمة لمعالجة المشكلات البيئية. ويؤدي هذا التفاوت بين السياسات والتطبيق الفعلي إلى تفاقم التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في التأثير على الحكامة المحلية.

تُعدّ إدارة البيانات البيئية من أبرز القضايا التي تتطلب اهتمامًا خاصًا في هذا السياق. فقد أكدت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (SNDD) في المغرب على ضرورة اتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة، إلا أن تجزؤ البيانات البيئية بين مختلف الهيئات الحكومية يخلق عراقيل كبيرة. وأشارت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى أنها تواجه صعوبات في الحصول على بيانات موثوقة من مؤسسات مثل وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ووكالات الأحواض المائية، والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD). ويؤدي غياب منصة مركزية مفتوحة للعموم إلى إعاقة جهود الترافع، بالإضافة إلى تقليص وعي الجمهور ومشاركته في الحكامة البيئية.

بالإضافة إلى ذلك، أشار المشاركون إلى محدودية القدرات المؤسساتية لدى منظمات المجتمع المدني نفسها. ففي حين تتمتع المنظمات الكبيرة، التي غالبًا ما تكون متمركزة في المدن الكبرى مثل الرباط والدار البيضاء، بإمكانية الوصول إلى الخبرات التقنية والشراكات الدولية، تواجه المنظمات الأصغر، التي تعمل في المجتمعات المحلية، تحديات تشغيلية جوهرية. حيث تفتقر العديد منها إلى المهارات والأدوات اللازمة لتنفيذ جهود الترافع المبني على الأدلة، مثل تحليل البيانات وصياغة السياسات، مما يؤثر سلبًا على مصداقيتها وفاعليتها في التعامل مع الجهات الرسمية. وأظهرت نتائج الاستبيان الكمّي أن 28% فقط من منظمات المجتمع المدني تمتلك قسمًا بحثيًا ضمن هيكليتها، بينما قيم 50% منها فعالية جهودها في تغيير السياسات البيئية بدرجة 3 من أصل 5.

3.3.3 ضعف القدرة على جذب التمويل

كشفت النتائج المستخلصة من الاستبيانات ومجموعات التركيز والمقابلات عن تفاوت واضح في الأوضاع المالية لمنظمات المجتمع المدني. ففي الوقت الذي يعتمد فيه بعض الناشطين البيئيين على مواردهم الشخصية لتمويل أنشطة الترافع، تحظى منظمات أخرى بقدرات تقنية ومالية تمكّنها من إجراء البحوث، ومواصلة جهود الترافع، وحشد الفاعلين المعنيين. وتشير البيانات إلى أن قرابة 60% من منظمات المجتمع المدني المستجوبة لا يتجاوز عدد موظفيها بين موظف واحد الى خمسة موظفين، في حين أفادت 14% فقط بأنها تضم أكثر من 20 موظفًا. كما أظهرت النتائج اعتمادًا كبيرًا على التمويل الذاتي، إذ تعتمد 25% فقط من هذه المنظمات على مشاريع ممولة

من جهات مانحة دولية أو منظمات دولية.

يتّسم المشهد الجمعوي في المغرب بكثرة المنظمات المسجّلة، غير أن عددًا محدودًا منها فقط يظل نشطًا أو يمتلك مشاريع جارية وطاقمًا وظيفيًا. وقد تبيّن أن قلة قليلة من المنظمات التي شملتها المقابلات تتوفر على الإمكانات التقنية والمالية اللازمة للمشاركة في طلبات المشاريع، مما يشكّل فجوة مؤسساتية حرجة في غالبية الحالات. وعند الاستفسار عن وجود موارد بشرية أو أقسام متخصصة في جمع التمويل داخل هذه المنظمات، أفاد 75% بعدم توفرها، فيما قيّم أكثر من 50% من المستجوبين أداءهم في هذا المجال بشكل سلبي. وبذلك، يُعتبر التمويل بمثابة "نقطة ضعف قاتلة" بالنسبة لغالبية الناشطين ومديري المنظمات، خاصةً في ظل الحاجة المُلِحّة إلى تحرير آليات التمويل الجماعي والتبرعات عبر الإنترنت، بما يُمكّن من تعبئة أوسع للموارد وتعزيز فاعلية الترافع.

4. فكيك: واحة في مفترق طرق بين الصمود البيئي، التوترات الجيوسياسية، والترافع بقيادة النساء

تقع مدينة فكيك في الجنوب الشرقي للمغرب، على بعد حوالي 400 كيلومتر من البحر الأبيض المتوسط، وتبعد 7 كيلومترات فقط عن مدينة بني ونيف الجزائرية، ما يجعلها شبه محاطة بالحدود الجزائرية من ثلاث جهات. ويمنحها هذا الموقع الجغرافي المتفرد بعدًا سياسيًا واستراتيجيًا خاصًا. تاريخيًا، شكّلت فكيك نقطة عبور رئيسية على طريق القوافل الصحراوية، كما مثّلت صلة وصل بين الشرق والغرب في عمق الجنوب الصحراوي. وتجلّى غناها الثقافي في تداخل الأعراق والديانات، حيث عرفت تعايشًا بين العرب والأمازيغ واليهود والمسلمين والمسيحيين[36]. وتوثّق معالمها، من نقوش صخرية ومساجد وكنائس ومبانٍ استعمارية، هذا الإرث المتعدد. وقد صاغ استقرار هذه المجموعات المتعاقبة مشهد الواحة الراهن، حيث تتألف المدينة اليوم من سبعة قصور تقليدية، تُعدّ بمثابة قرى محصّنة، وتتوزّع على ثلاث كتل حضرية: في الشمال الغربي تقع قصور لوضاغير، العبيدات، أولاد سليمان، والمعايز؛ وفي الشمال الشرقي قصرا حمام الفوقاني وحمام التحتاني؛ بينما تضم الكتلة الجنوبية، الأكبر حجمًا، قصر زناقة الذي يضم حوالي 7000 نسمة من أصل 10000 حسب إحصاءات 2024. وتفصل منحدرات "الجرف" الصخرية بين الشمال والجنوب، في حين تترابط هذه الكتل عبر توسّع عمراني معاصر أو من خلال الواحة التي تمتد على مساحة تقارب 650 هكتارًا من النخيل.

36.مقتبس بتصرف من "فكيك، المغرب: رؤى تاريخية واجتماعية واقتصادية"، كتب OpenEdition، منشورات المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي. متاح على الموقع الإلكتروني https://books.openedition.org/editionscnrs/22140 تاريخ الاطلاع في يناير 2025.

اقتصاديًا، تنفرد فكيك بنظام بيئي زراعي متميّز، يقوم على تقسيم بساتين النخيل بين القصور السبعة، بحيث يتولى كل قصر الإشراف على جزء منها. وتزرع الأسر المحلية في هذه البساتين قطعًا أرضية صغيرة مسوّرة تُعرف باسم "الحدائق"، وتُدار هذه الأراضي من خلال شبكات مؤسسية محلية تشمل "الجماعة"، وجمعيات مستخدمي مياه الري، والبستانيين، والملاك العقاريين، وجميعها تعمل باستقلالية تامة عن الهياكل السياسية والإدارية للبلدية.

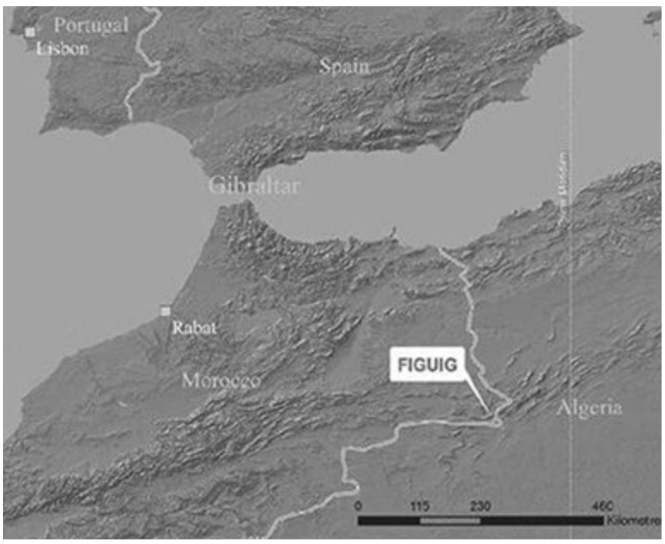

صورة 5: موقع مدينة فكيك على خريطة المغرب

1.4. السياق التاريخي والجغرافي

لقد أكسب الموقع الاستراتيجي لفكيك على طرق التجارة العابرة للصحراء المدينة أهمية محورية، وأسهم في تنوّعها الثقافي الناتج عن تفاعلها مع حضارات متعاقبة. ويُعزى استمرار وجود الواحة وسط صحراء قاحلة إلى نظام الخطارات، وهي شبكة قديمة من القنوات الجوفية التي تُستخدم في نقل المياه الجوفية لري بساتين النخيل والأراضي الزراعية. وقد شكّل هذا النظام المستدام لإدارة المياه أساسًا لصمود فكيك عبر القرون. ونظرًا لهذا الإرث الزراعي المميز، نالت الواحة اعترافًا دوليًا عندما صُنّفت عام 2018 ضمن "نُظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية" (GIAHS) من قِبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)،[37] وهو ما يعكس التزام المجتمع المحلي بالاستدامة وأهمية الواحة على الصعيد العالمي.

2.4. الترافع البيئي في فكيك: حركة المياه

انبثقت حركة المياه في فكيك كردّ فعل على دخول قانون 36.15 المتعلق بتدبير الموارد المائية حيّز التنفيذ في المغرب سنة 2021، وهو قانون ينظم استعمال المياه ويشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويُعد هذا التوجه متناقضًا مع الخصوصية التاريخية للحقوق المائية في المنطقة، وهي حقوق اعترفت بها الجريدة الرسمية منذ عام 1975، حيث يُنظر إلى الماء في فكيك بوصفه ملكيةً خاصة تعود لعائلات محددة. ويرى النشطاء أنّ تطبيق هذا القانون لا يشكل تهديدًا للنظام البيئي الواحي الهش فحسب، بل يُقوّض أيضًا الممارسات الاجتماعية

37. منظمة الأغذية والزراعة (FAO). الأنظمة الزراعية التراثية ذات الأهمية العالمية: واحة فكيك. متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.fao.org/نظم-التراث-الزراعي-ذات-الأهمية-العالمية/around-the-world/designated-sites/near-east-and-north-africa/figuig-oasis تاريخ الاطلاع في يناير 2025.

والثقافية المتجذّرة في تقاليد إدارة المياه المحلية.[38]وقد قادت النساء، في المقام الأول، هذه الحركة التي تنظم احتجاجات أسبوعية تُطالب باستثناء فكيك من سياسات الخوصصة، مما يسلّط الضوء على الدور الجوهري للمرأة في إدارة المياه وعلى صلتها العميقة بهذه الموارد من خلال مسؤولياتها اليومية وممارساتها الجماعية[39]. كذلك، حظيت الحركة بدعم من أحزاب سياسية، ونقابات، ومنظمات غير حكومية، مما أسفر عن نشوء ائتلاف واسع لمناهضة مبدأ تسليع المياه[40]. غير أنّ الناشطين عبّروا عن استيائهم من القانون، معتبرين أنه تغافل عن الخصوصية التاريخية لفكيك، ولم يشمل حوارًا تشاركيًا مع المجتمعات المحلية في صياغته.[41]ومن ثم، لا تمثل حركة المياه في فكيك مجرد مطالبة بسيادة الموارد، بل تشكّل أيضًا دعوة شاملة لصون الإرث الثقافي وضمان إدارة مستدامة للمياه. ويعكس هذا الحراك قدرة المبادرات المحلية على مقاومة السياسات المنهجية التي تتعارض مع الحقوق والعادات المتجذرة في المجتمع.[42]

3.4. قضايا فكيك من منظور ناشطين

تشير فتيحة قاضي، الناشطة البيئية والشخصية السياسية البارزة، إلى الوضع الهش للنظام البيئي في فكيك، حيث يتسبب شح المياه وسوء إدارة الموارد في تهديد استدامة الواحة[43]. شهد نظام توزيع المياه التقليدي، الذي كان يُقاس بوحدة "الخَرّابة"، انخفاضًا ملحوظًا في السنوات الست الأخيرة، حيث أصبح المزارعون يحصلون على 35 دقيقة فقط من المياه لري كل قطعة أرضية، مقارنة بـ 45 دقيقة سابقًا. أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وتفاقم التوترات المجتمعية بشأن توزيع الموارد. تاريخيًا، كانت إدارة المياه الجماعية ركنًا أساسيًا في النسيج الاجتماعي لفكيك، حيث لعبت النساء دورًا محوريًا في جلب المياه وإدارتها. لكن اليوم، تآكل جزء كبير من هذا الإرث، إذ اختفت أحواض المياه الجماعية وتقلص عدد النافورات العامة إلى بضع نافورات في كل حي. وقد دفع هذا الواقع النساء إلى واجهة الاحتجاجات المائية، مطالبات بحكامة عادلة ومستدامة للموارد.

لقد ساهمت جهود خوصصة المياه التي يقودها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEP) في تفاقم التحديات التي تواجهها فكيك، إذ يعارض السكان المحليون تحويل المياه، التي يعتبرونها حقًا عامًا، إلى سلعة تجارية. فمنذ عام 1975، أقرت الجريدة الرسمية بملكية الأسر للمياه في فكيك، حيث يمكن تداول هذه الحقوق من خلال بيع وشراء الرخصة بسعر يُقدر بحوالي 50 ألف درهم للرخصة الواحدة. وترى فتيحة قاضي

38. الحكومة المغربية. الجريدة الرسمية (1975). متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.sgg.gov.ma/ ؛تاريخ الاطلاع في يناير 2025.
39. مشارك في مجموعة التركيز، فكيك، نوفمبر 2024.
40. فاطمة قاضي، مقابلة، ديسمبر 2024.
41. القانون 36-15 المتعلق بتدبير المياه في المغرب، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة. متاح على الموقع الإلكتروني: 37. منظمة الأغذية والزراعة (FAO). الأنظمة الزراعية التراثية ذات الأهمية العالمية: واحة فكيك. متاح على: https://www.environnement.gov.ma/ تاريخ الاطلاع في يناير 2025.
42. سميرة مزبار، مقابلة، ديسمبر 2024.
43. فاطمة قاضي، مقابلة هاتفية، ديسمبر 2024.

أن خوصصة إدارة المياه ستؤدي إلى تفكيك المؤسسات الاجتماعية وتعميق التفاوتات الاقتصادية، لاسيما أن النساء المزارعات يعانين بالفعل من ضغوط اقتصادية. وتُشبّه قاضي الوضع في فكيك بما حدث في بوسمغون، وهي واحة مجاورة شهدت تراجعًا حادًا في منسوب المياه نتيجة لتوجهها نحو الخوصصة، ما أدى إلى اندلاع حملات مقاطعة واسعة ضد الرسوم المفروضة. وفي فكيك، يزداد الوضع تعقيدًا بسبب "النظام الجزافي"، وهو نظام فواتير يعتمد على متوسط الاستهلاك، وهو ما أثار استياءً كبيرًا لدى المقيمين الموسميين الذين يعتبرون ذلك تجاوزًا غير عادل.

يزيد الوضع الجيوسياسي من تفاقم أزمة المياه في فكيك، إذ ظلّت الحدود المشتركة مع الجزائر مصدر توتر تاريخي، حيث تدّعي السلطات الجزائرية ملكية أجزاء من الواحة الممتدة، بما في ذلك وادي لعرجة، الذي كان يشكّل سابقًا الحد الفاصل بين البلدين. ومع جفاف مجرى النهر، تفاقمت ادعاءات الجزائر الإقليمية، ما حرَم مزارعي فكيك من موارد أساسية اعتمدوا عليها لعقود. وقد ساهم هذا الواقع في تفاقم هشاشة المنطقة الاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبحت العديد من المنازل خالية نتيجة لهجرة السكان بحثًا عن فرص أفضل. ورغم هذه الضغوط، فإن نظام إدارة المياه في فكيك نال إشادة عالمية، حيث اعتُبر من قبل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) من أفضل الأنظمة على مستوى العالم، ما يعكس إبداع المجتمع المحلي وحرصه على الحفاظ على المياه. إلا أن التغير المناخي وتزايد استخدام الأنظمة المعمارية الحديثة، مثل الخزّانات الصحية (septic tanks)، أدّيا إلى تغيير أنماط الاستهلاك المائي، مما يضاعف الضغوط على التوازن البيئي للواحة.

لقد حفّزت هذه التحديات جهود التنسيق وبناء التحالفات في فكيك، حيث شكّل الناشطون ائتلافات مع الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية تحت مسمّى "الائتلاف لدعم حركة فكيك"، والذي يضمّ 40 عضوًا من قطاعات متعددة. وقد حقق الائتلاف بعض النتائج الإيجابية، منها الحصول على تمويل يهدف إلى الحفاظ على الواحة، لكن فاعليته ظلّت محدودة نتيجة لصعوبات التنسيق ونقص الدعم الحكومي الفعّال. ولا تزال النساء في طليعة هذه الجهود، مدافعاتٍ عن سيادة المياه وإدارة الموارد وفق أسس عادلة، ما يعكس دورهنّ المباشر في المهام المتعلقة بالمياه وأهمية مكانتهنّ في الحفاظ على النسيج الاجتماعي للواحة.

أمّا فيما يخصّ النسيج الجمعوي في فكيك، الذي كان يركّز في السابق على قضايا ثقافية، فقد بات يتجه الآن نحو معالجة قضايا بيئية، واجتماعية، واقتصادية. وتوضح سميرة مزبار، الباحثة الاجتماعية والناشطة البيئية، أن الجمعيات في المدينة غالبًا ما تضطلع بدور الوسيط بين المجتمعات المحلية والجهات الخارجية.

فمنذ تسعينيات القرن الماضي، تعاونت هذه الجمعيات في تنفيذ مشروعات مائية تجريبية، ساعيةً إلى التوازن بين المعرفة التقليدية والممارسات المعاصرة للتنمية المستدامة[44]. ومع ذلك، عندما بدأت الأحزاب السياسية في استيعاب قادة المنظمات غير الحكومية، تراجع التركيز على العمل الجماعي، مما أدى إلى ظهور أشكال أكثر فردية من النشاط. وتشير مزبار إلى الحاجة الملحّة لبناء تحالفات أقوى ودعم مؤسّساتي حقيقي، خاصة في ظل الأواصر التاريخية والثقافية التي تربط فكيك بالجزائر وبشتات سكانها، ما يتيح إمكانات غير مستثمرة في مجالات الترافع وحشد الموارد.

أصبح النضال من أجل سيادة المياه صوتًا موحدًا في فكيك، حيث تنطلق الاحتجاجات الأسبوعية للمطالبة بإعفاء المنطقة من قوانين الخوصصة. ويرى الناشطون أن تفويض الجماعة لإدارة المياه يشكل التفافًا على الوضع التاريخي والقانوني لحقوق المياه، ويقوّض استقلالية المجتمع المحلي. وتبرز الأهمية الثقافية للمياه في فكيك من خلال المقولة الشائعة هناك بأن قطع نخلة واحدة يعادل فقدان ثلاث أرواح بشرية، ما يعكس عمق الرابط بين الواحة وسكانها. ومع بقاء سبعة قصور فقط من أصل 20 قصراً أصليًا، فإن تدهور النسيج الاجتماعي والبيئي لفكيك لا يمثل أزمة بيئية فحسب، بل ينذر أيضًا بخسارة ثقافية جسيمة.

امتدت مساعي بناء التحالفات خارج فكيك، حيث يعمل الناشطون مع منظمات غير حكومية في مدينتي زاكورة وطاطا لإعداد مشاريع قوانين لحماية الواحات على المستوى الوطني. ورغم دعم أحزاب مثل حزب التقدّم والاشتراكية وفيدرالية اليسار الديمقراطي، تبقى النتائج الملموسة محدودة، مما يغذي مشاعر الشك لدى الساكنة ويدفع إلى مناشداتٍ بمقاطعة الانتخابات. ويواصل ناشطون مثل فتيحة قاضي وسميرة مزبار الدفاع عن خصوصية فكيك، مسلطين الضوء على أن سيادة المياه تعدّ ضرورةً للبقاء المادي والثقافي للواحة، وهما بذلك يجسّدان روح الصمود والإصرار التي تميز أبناء فكيك في سعيهم نحو مستقبلٍ مستدام.

44. سميرة مزبار، مقابلة عبر الإنترنت، ديسمبر 2024.

5. التوصيات

يتطلب التصدي للتحديات التي وردت في هذا التقرير اتخاذ إجراءات منسّقة على مختلف المستويات؛ بدءًا من الحكامة الوطنية والمحلية، مرورًا بمنظمات المجتمع المدني، وصولًا إلى الشراكات الدولية. ويُعدّ اتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب، يركز على الإصلاح القانوني، وبناء القدرات، والحكامة اللامركزية، والقيادة الشاملة، أمرًا ضروريًا لضمان فعالية واستدامة الترافع البيئي في المغرب.

1.مراجعة قانون 36.15 واعتماده:

يجب على المغرب مراجعة وتعديل قانون 36.15 بما يتوافق مع الخصوصيات التاريخية والثقافية لمناطق مثل فكيك. وينبغي أن تحمي هذه التعديلات الممارسات المجتمعية التقليدية (مثل الحقوق المائية التاريخية) وتعمل على دمجها ضمن أطر حكامة حديثة ومستدامة. وستضمن هذه الخطوة مواءمة الحكامة البيئية المحلية مع الاحتياجات الواقعية والبيئية للمجتمعات الهشة.

2. إطلاق مشروعات تجريبية للحكامة اللامركزية:

لسدّ الفجوة بين السياسات المركزية والاحتياجات البيئية المحلية، يتعيّن على الحكومة تنفيذ مشاريع تجريبية في إطار الحكامة اللامركزية، خاصة في مجال إدارة الموارد. ويمكن أن تصبح مناطق مثل طاطا وفكيك ميدانًا للاختبار، حيث تُدمج نماذج مبتكرة لإدارة المياه تعتمد على المشاركة المحلية والمعرفة البيئية التقليدية. ويلزم الاستفادة من التجارب السابقة في المغرب، مثل استراتيجية الجهوية المتقدمة، ومخطط المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أثبتت فاعلية نهج صنع القرارات على المستوى المحلي. كما يمكن تكييف الممارسات الناجحة في إدارة الواحات، التي نُفذت بالتعاون مع منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة، لتناسب هذه المشاريع التجريبية. ولضمان فعالية هذه المبادرات، يجب تضمين آليات رصد صارمة وتقييم إمكانيات التوسّع، إضافة إلى استراتيجيات تنفيذ يقودها المجتمع لتعزيز الاستدامة على المدى الطويل.

3.تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني:

ينبغي على منظمات المجتمع المدني إعطاء الأولوية لبناء قدراتها بهدف تعزيز كفاءتها التشغيلية وفاعليتها في الترافع. وتشمل البرامج المقترحة تدريب الأفراد على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها في السياسات المعتمدة على الأدلة، بما يُمكّن هذه المنظمات من التفاعل بفاعلية أكبر مع النظام المؤسسي. وقد شهد المغرب عدة مبادرات ناجحة في مجال بناء القدرات، مثل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة

إلى المشاريع الدولية التي ساهمت في تعزيز قدرات الجمعيات المحلية. كما يمكن توسيع التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية، مثل شراكات المغرب مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتوفير الخبرة التقنية وتطوير استراتيجيات ترافع مستدامة. واستنادًا إلى تلك التجارب، ينبغي على منظمات المجتمع المدني توسيع شراكاتها مع الجامعات ومؤسسات البحث والشبكات العالمية لضمان الوصول إلى التدريب المتخصص والمعرفة التقنية. ولتعظيم الأثر، يجب إضفاء طابع مؤسسي على هذه الجهود عبر آليات تمويل مستدامة ومنصات لتبادل المعرفة وبرامج للمواكبة والإرشاد، بما يعزز من تطوير قطاع مجتمعي مهني ومستدام.

4.إنشاء منصة مركزية للبيانات البيئية:

يتوجب على الحكومة المغربية إنشاء منصة مركزية مفتوحة الوصول للبيانات البيئية، للتصدّي لحالة التشتّت الحالية ونقص الشفافية في نظم البيانات. وستمكّن هذه المنصة منظمات المجتمع المدني وصنّاع القرار والباحثين من الوصول إلى معلومات موثوقة، مما يعزز الترافع المبني على الأدلة ويفتح المجال أمام تعاون أوسع بين أصحاب المصلحة.

5.تمكين النساء والشباب في الترافع البيئي:

يُعدّ تمكين النساء والشباب، باعتبارهم فاعلين محوريين في الحركة المحلية، أمرًا ضروريًا من خلال مبادرات تضمن مشاركة قيادية شاملة. ويتعيّن إيلاء الأولوية لتبني مقاربات تراعي النوع الاجتماعي، بما يحدّ من العقبات المنهجية أمام مشاركتهم ويُبرز إسهاماتهم في الترافع البيئي. ويمكن تحقيق ذلك عبر تخصيص منح وبرامج تدريبية وفرص للإرشاد، ما يعزّز دورهم في مناطق مثل فكيك وزاكورة.

6.تعزيز التحالفات الإقليمية وعبر الحدود:

في ظل التحولات الجيوسياسية والبيئية الراهنة، يجب التركيز على تعزيز المبادرات المشتركة العابرة للحدود لتعزيز التعاون الإقليمي في إدارة النظم البيئية المترابطة، والاستفادة من التعاون العلمي ونماذج الإدارة الميدانية للموارد. تشترك مناطق المغرب الحدودية، مثل فكيك وزاكورة وطاطا، في خصائص بيئية مماثلة لتلك التي تتميز بها البلدان المجاورة، ولاسيما الجزائر وموريتانيا، مما يجعل الشراكات العابرة للحدود عنصرًا محوريًا لمواجهة التحديات البيئية المشتركة، كالتصحر وندرة المياه وتدهور الأراضي. ويمكن تفعيل اتفاقيات للتعاون التقني مع منظمات إقليمية ودولية بهدف تطوير آليات لتبادل البيانات، وتنفيذ مبادرات مشتركة في مجالي التشجير والحفاظ على الموارد المائية. ونظرًا للحساسيات الدبلوماسية القائمة، يمكن الشروع في برامج للتبادل العلمي والبحوث المشتركة حول النظم البيئية في الواحات

والمناطق الجبلية، بالإضافة إلى إنشاء منصات لتبادل المعرفة بشأن التكيّف مع التغير المناخي، بما يوفر فضاءات حيادية وآمنة للتعاون. إضافةً إلى ذلك، يمكن لتحالفات الجمعيات المحلية في فكيك وزاكورة وطاطا بناء شراكات فعالة مع مجموعات بيئية في الجزائر وموريتانيا، من أجل الدفع بأطر العمل الإقليمية المعنية بالمناخ ضمن المحافل القارّية، مثل الاتحاد الإفريقي (AU) ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (MCSD). ومن شأن إطلاق مشاريع تجريبية لحماية الواحات وإدارة الأحواض المائية العابرة للحدود، بدعم من الاتحاد الأوروبي وآليات تمويل تقودها الأمم المتحدة، أن يمهد الطريق نحو تعاون أوسع يتخطى الحدود الوطنية، مع مراعاة التوازنات السياسية الدقيقة.

7.اعتماد نهج تشاركي في صناعة السياسات:

يتعيّن على الحكومة المغربية تعزيز إشراك فاعلي المجتمع المدني بصورة فعالة في وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات البيئية، مستندةً إلى التجارب الناجحة للمقاربات التشاركية في قطاعات أخرى. وقد أثبتت مبادرات مثل شراكة الحكومة المنفتحة (OGP) ومشروع "الجماعات المنفتحة"، إلى جانب استراتيجية الجهوية المتقدمة، نجاعة القرارات التي تُبنى بمشاركة أصحاب المصلحة في مجالات التنمية الاجتماعية والتخطيط الحضري والحكامة الاقتصادية. وبالقياس على ذلك، أظهرت النماذج التشاركية في الزراعة المستدامة وإدارة المياه، بدعم من منظمات دولية كمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، قدرتها على دمج المعارف المحلية وتعزيز فعالية الترافع البيئي المشترك. ويمكن توظيف هذه النماذج التشاركية في مجال الحكامة البيئية من خلال آليات عملية مثل التشاور العام، والميزانيات التشاركية، والمبادرات المحلية الرامية إلى الحفاظ على الموارد البيئية. من شأن ذلك أن يُعزّز شرعية السياسات العمومية، ويقوّي الثقة بالمؤسسات، ويضمن مواءمة الاستراتيجيات البيئية مع الخصوصيات المحلية. كما تتيح أطر التعاون الدولي، كالشراكة الخضراء مع الاتحاد الأوروبي (Green Partnership)، فرصة لربط الترافع المحلي بالمسارات الكبرى للإصلاحات السياسية والهيكلية، بما يسهم في ترسيخ حكامة بيئية مستدامة على المدى الطويل.

إنّ اعتماد هذه التوصيات يمكّن المغرب من بناء منظومة حكامة بيئية أكثر صلابة وتكاملًا وفعالية، تُسهم في حماية تنوعه الطبيعي الغني وتراثه الثقافي الأصيل، وتجعله رائدًا على الصعيد الإقليمي في مجالات الاستدامة والتكيّف المناخي.

6. الخاتمة

يستعرض هذا التقرير مشهد الترافع البيئي في المغرب ضمن سياق معقّد تحكمه تحديات هيكلية وتداخلات اجتماعية ومؤسساتية، حيث تلتقي مبادرات تعزيز الصمود المحلي مع عقبات ترتبط بتقلص الفضاء المدني، وتعدد أنماط الحكامة، ونقص الموارد. وعلى الرغم مما تُظهره منظمات المجتمع المدني من ابتكار وإصرار في مواجهة قضايا حيوية كندرة المياه، والتلوث، وتدهور الأراضي، فإنّ هذا النشاط لا يزال مقيدا بمعوّقات بنيوية. وتُجسّد الدراسة التحليلية لحركة المياه في فكيك هذا التوتر بين الإمكانات والمعيقات، مبرزةً ضرورة الحفاظ على الممارسات التقليدية ومواجهة التهميش الاجتماعي والسياسي الذي تعانيه العديد من المناطق.

تشير النتائج إلى أن النشاط البيئي في المغرب يمرّ بمرحلة مفصلية، تتجلّى فيها الحاجة الملحّة إلى تبنّي مقاربات محلية شاملة في الترافع من جهة، وتواجهها تحديات هيكلية من جهة أخرى، أبرزها ضعف الحكامة اللامركزية، وغياب الشفافية في البيانات البيئية، وضعف القدرات المؤسسية. وعلى الرغم من تعقيد هذه التحديات، فإن تجاوزها يستلزم مراجعة جذرية لآليات تفاعل صُنّاع القرار ومنظمات المجتمع المدني مع قضايا الحكامة البيئية، بما في ذلك إصلاحات مؤسسية عميقة وتعزيز التنسيق الفعّال بين مختلف الفاعلين.

7. المراجع

- Center for Strategic and International Studies (CSIS). (دون تاريخ). Civil Society and Environmental Politics in the Middle East and North Africa. استُرجعت في 25 يناير 2025، من https://www.csis.org/analysis/civil-society-and-environmental-politics-middle-east-and-north-africa
- FAO. (2018). Globally Important Agricultural Heritage System (GIAHS) Designation for Figuig. متاح على https://www.fao.org/giahs
- FAO. (2024). Sustainable Agriculture in Arid Regions: Lessons from Oases in North Africa. متاح على https://www.fao.org
- Government of Morocco. (2018). Law 33-13 on the Right to Access Information. متاح على https://www.maroc.ma
- High Atlas Foundation. (دون تاريخ). Small Grants Program for Environmental Education in Morocco. متاح على https://www.highatlasfoundation.org
- International Energy Agency (IEA). (2023). Climate Impacts on Morocco's Water Resources. متاح على https://www.iea.org
- MIPA (Moroccan Institute for Policy Analysis). (2024). DIRAIA Project Report on Environmental Advocacy in Morocco. تقرير غير منشور.
- Moroccan Climate Change Policy. (2014). National Goals for Greenhouse Gas Reduction. متاح على https://www.environnement.gov.ma
- Moroccan Ministry of Energy Transition and Sustainable Development. (2022). Annual Report on Environmental Policies. متاح على https://www.environnement.gov.ma
- Moroccan National Observatory for the Environment and Sustainable Development (ONEDD). (2022). Data Monitoring Reports. متاح على https://www.environnement.gov.ma
- Moroccan National Strategy for Sustainable Development (SNDD). (2017). Strategic Report on Morocco's Sustainability Goals. متاح على https://www.environnement.gov.ma

- National Human Rights Council of Morocco (CNDH). (2019). Civil Society and Advocacy in Marginalized Regions. متاح على https://www.cndh.ma
- RAMSAR Convention Secretariat. (1980). Wetland Protection Policies. متاح على https://www.ramsar.org
- RAMSAR Convention Secretariat. (2020). Conservation and Wise Use of Wetlands: Guidelines for Applying the Ramsar Convention. متاح على https://www.ramsar.org
- Social Watch. (دون تاريخ). Morocco: Civil Society Contribution to the National Report on the Sustainable Development Goals. استُرجعت في 25 يناير 2025، من https://www.socialwatch.org/node/17483
- UNECE. (2022). Environmental Performance Reviews: Morocco. United Nations Economic Commission for Europe. متاح على https://unece.org/environmental-performance-reviews
- World Bank. (2023). Water Scarcity in the MENA Region: Impacts and Responses. متاح على https://www.worldbank.org
- Talha Jebril, I. A. Q. (2024، أكتوبر–نوفمبر). Focus Groups on Environmental Advocacy and Civil Society Dynamics in Morocco. منظم في الرباط ومكناس وفكيك.
- Talha Jebril, I. A. Q. (2024، يناير 2025 – ديسمبر). Semi-structured interviews with Environmental Activists and NGO Representatives. أُجريت عبر الإنترنت وخارجها مع 13 مشاركًا في مختلف أنحاء المغرب.
- Talha Jebril, I. A. Q. (2024). Quantitative Survey on Institutional Capacity, Challenges, and Priorities of Environmental CSOs in Morocco. وُزّع على 40 مشاركًا.

المعهد المغربي لتحليل السياسات
MOROCCAN INSTITUTE FOR POLICY ANALYSIS
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵎⵖⵔⵉⴱⵉ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵖⵉ ⵏ ⵜⵙⵔⴰⵡⵉⵏ

الشقة: 5,7 زنقة فجيج, حسان - الرباط
Contact@mipa.institute
www.mipa.institute
05.37.26.26.02